الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.27

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٧**

الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أتايد أمارال (البرتغال).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود من ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): سنسترشد اليوم بنفس الإجراء الذي شرحته أمس (A/C/.1/73/PV.26). وأنا واثق من أن لدى جميع الأعضاء نسخة من القواعد الأساسية للرجوع إليها. وأرجو منهم طلب نسخة من الأمانة العامة إن لم تكن لديهم.

نبدأ بسماع الوفود التي طلبت الكلمة لتعليل تصويتها بعد التصويت على مشاريع القرارات المقدمة في إطار المجموعة ١، المعنونة ”لأسلحة النووية“، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية رقم 1/Rev.3. بعد ذلك، ستتناول اللجنة الأولى مشاريع القرارات والمقررات في إطار المجموعة ٢، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية رقم 1/Rev.3.

وستُنشر المعلومات المتعلقة بطلبات التصويت الإضافية التي ربما تم تقديمها منذ إصدار الورقة غير الرسمية رقم 1/Rev.3 على الجدار الجنوبي لغرفة الاجتماعات ٤، في الجانب الأيسر من المنصة. وبمجرد اختتام اللجنة عملها فيما يتعلق بمشاريع المقترحات الواردة في الورقة غير الرسمية رقم 1/Rev.3، ستتناول الورقة غير الرسمية رقم 2/Rev.1. وفي هذا الصدد، أوضحت الأمانة العامة أنه لم يطلب إجراء تصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.65/Rev.1. وقد أُعيد إصدار الورقة غير الرسمية رقم 2/Rev.1 وفقاً لذلك، كما نُشرت أيضاً على الجدار الجنوبي.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن إسبانيا وآيسلندا والبرتغال والنرويج واليونان، وبلدي بلغاريا.

في العام الماضي لم تستطع وفودنا تأييد القرار ٢٥١/٧٢. ولسوء الحظ، لسنا في هذا العام في وضع يسمح لنا بدعم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مشروع القرار A/C.1/73/L.144. فالمخاوف التي اعترتنا العام الماضي لا تزال قائمة. إذ إننا نؤمن بعالم خالٍ من الأسلحة النووية ونعتبر نزع السلاح وعدم الانتشار هدفين يعزز أحدهما الآخر ويتعين السعي لتحقيقهما بخطوات متعاقبة وتدريجية تشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه العملية.

ونود أن نشدد على الدور الأساسي الذي تقوم به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وفي التنفيذ التام لهذا النظام. وفي حين أنه من المؤسف عدم تمكن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، فإن جهودنا ينبغي أن تهدف إلى كفالة نجاح دورة الاستعراض التي بدأت العام الماضي.

وفي هذا السياق، ما زلنا نعتبر عقد مؤتمر دولي آخر رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، على النحو المبين في مشروع القرار، نشاطا موازيا من المرجح أن يصرف أنظارنا عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا نقدر الإشارة إلى معاهدة عدم الانتشار في ديباجة مشروع القرار، ولكن مشروع القرار لم يؤكد إلا على واحدة فقط من الركائز. وفي رأينا، يرتبط نزع السلاح النووي ارتباطا مباشرا بتعزيز نظام عدم الانتشار، وبالتالي ينبغي عدم تناول التزامات معاهدة عدم الانتشار بصورة انتقائية. ويتطلب إحراز تقدم بشأن هذه الأهداف المشتركة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكراً وبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونتفق على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح الشروع في العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، فإننا لا نعتبر أن إبرام اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية يشكل أولوية بالنسبة للمؤتمر. وينبغي لنا بدلاً من ذلك أن نهدف إلى وضع برنامج عمل شامل ومتوازن يتضمن القضايا الأساسية الأربعة لمؤتمر نزع السلاح. وكما تم الاتفاق عليه في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، ينبغي أن يكون المؤتمر الهيئة التفاوضية الوحيدة في مجال نزع السلاح. ومن غير الواضح لنا ما إذا كان عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى سيتعارض مع ذلك القرار المتخذ بتوافق الآراء. ونؤمن باتباع نهج تعاوني وشامل للجميع من أجل إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي.

وأخيرا، فإننا نتشاطر المخاوف إزاء الأثر الإنساني للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية لن تسهم في القضاء عليها. ولن نتمكن من تحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من هذه الأسلحة إلا بالاعتراف بكل من الأبعاد الأمنية والإنسانية للأسلحة النووية.

السيد آل خليفة (قطر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نعرب عن مشاعرنا القلبية تجاه رئيس اللجنة الأولى، السفير جينغا، وعائلته.

(تكلم بالعربية)

نيابة عن المجموعة العربية، أود أن أتقدم ببيان لشرح تصويت المجموعة العربية على مشروع القرار المقدم من ميانمار بعنوان ”نزع السلاح النووي“، الوارد في الوثيقة A/C.1/73/L.28، حيث صوتت المجموعة العربية أمس مؤيدة لمشروع القرار المشار إليه (انظر A/C.1/73/PV.26)، التزاما منها بدعم جهود نزع السلاح النووي والتخلص التام من الأسلحة النووية، وذلك على الرغم من شجب المجموعة العربية لسياسات التطهير العرقي والانتهاكات المتعددة ضد مسلمي الروهينغيا في ولاية راخين في ميانمار.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقدم تعليلا للتصويت باسم فرنسا والولايات المتحدة

وبلدي، المملكة المتحدة، بشأن مشاريع القرارات الثلاثة التي تم التصويت عليها أمس.

أولاً، فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.14، المعنون ”متابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، نعتقد أن السلم والأمن الدوليين يواجهان تهديدات خطيرة بسبب الانتشار النووي وعدم امتثال بعض الدول لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار، وكذلك جراء الإرهاب النووي وتدهور البيئة الأمنية الدولية. وللأسف، فإن مشروع القرار الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي لا يعالج تلك التهديدات.

إن وقف انتشار الأسلحة النووية والتصدي للتدهور في البيئة الأمنية الدولية بوجه عام أمران حاسمان لتهيئة ظروف تفضي إلى مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي. والإشارة الوحيدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مشروع القرار تتعلق بالمادة السادسة من المعاهدة. وهي إشارة عرضية غير كافية وغير متوازنة. فمعاهدة عدم الانتشار في مجملها تشكل حجر الأساس لنظام عدم الانتشار النووي وأساساً ضرورياً لجهود نزع السلاح النووي. وعقد مؤتمر آخر لمناقشة نزع السلاح النووي دون النظر في معاهدة عدم الانتشار ككل سيؤدي إلى نتيجة أخرى غير مجدية.

وعلاوة على ذلك، يحيط مشروع القرار علماً باعتماد نص معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن نعارض بشدة تلك المعاهدة، التي تم التفاوض بشأنها وإبرامها دون مشاركة أي من الدول الحائزة للأسلحة النووية أو أي دولة تمتلك أسلحة نووية. ولن يتسنى إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح النووي إلا من خلال عملية متعددة الأطراف تدريجية وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء، تراعي البيئة الأمنية الدولية السائدة.

ثانياً، فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.46/Rev.1، المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية“، وكدول حائزة للأسلحة النووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار، فإننا نعيد التأكيد على الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل، على النحو المشار إليه في ديباجة معاهدة عدم الانتشار وكما تنص المادة السادسة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، ما زلنا ثابتين في التزامنا بالسعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع وتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار. ونواصل اتباع خطوات تدريجية وملموسة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة الواردة في خطة العمل لعام ٢٠١٠، بطريقة تعزز الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الدولي وعلى أساس مبادئ الأمن المعزز وغير المنقوص للجميع.

وما زلنا نؤمن بأن اتباع نهج تدريجي ومطرد هو الخيار العملي الوحيد لإحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، مع مراعاة الظروف الأمنية السائدة ودعم الأمن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. وهذا الهدف هو ما يحفز جهودنا المتضافرة لمواصلة اتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي. ويمكن لجميع الدول أن تساعد في تحقيق هذا الهدف عن طريق تهيئة البيئة الأمنية اللازمة من خلال حل التوترات الإقليمية والتصدي لتحديات الانتشار وتعزيز الأمن الجماعي وإحراز تقدم في جميع مجالات نزع السلاح.

وتعتقد فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن الإعلان المشار إليه في مشروع القرار لا يسهم في تحقيق ذلك الهدف، لا عن طريق تعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا من خلال الاعتراف بالحاجة إلى جعل البيئة الأمنية مواتية بقدر أكبر لاتخاذ مزيد من الخطوات العملية نحو نزع السلاح النووي. ويحتوي النص على عدد من العناصر والتأكيدات التي لا نوافق عليها من حيث الأساس ولا تتماشى مع سياساتنا ومبادئنا الأمنية الوطنية، بما في ذلك الادعاءات التي لا أساس لها بشأن استخدام الأسلحة النووية والقانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، يحيط مشروع القرار علماً باعتماد نص معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن نعارض بشدة تلك المعاهدة، التي تم التفاوض بشأنها وإبرامها دون مشاركة أي من الدول الحائزة للأسلحة النووية أو أي دولة تمتلك أسلحة نووية. ولن يتسنى إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح النووي إلا من خلال عملية متعددة الأطراف تدريجية وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء، تراعي البيئة الأمنية الدولية السائدة.

وأخيرا، فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.64، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي“، فإن أسبابنا للتصويت معارضين لمشروع القرار تقوم على أساس ذات الشواغل التي كانت لدينا حيال نصوص السنوات السابقة. فالمشروع يواصل الترحيب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه، وهي المعاهدة التي نعارضها بشدة. وقد أعربنا عن مخاوف جدية من أن المعاهدة ستبعدنا أكثر عن اتباع نهج مشترك لنزع السلاح النووي. ولا يزال اتباع نهج متوازن وعملي يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية السائدة هو الطريقة الواقعية الوحيدة لإحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي، مع تعزيز السلام والاستقرار الدوليين. وقد أحرزنا تقدما هائلا في خفض ترساناتنا النووية. ومع ذلك، فإنه يجب لدى معالجة الآفاق الأخرى لنزع السلاح النووي مراعاة جميع العوامل، بما فيها تلك التي يمكن أن تؤثر على السلام والاستقرار الدوليين، وهو أمر لا يمكن أن يحققه نهج يركز على البعد الإنساني فحسب.

ولم تشارك حكومات دولنا في التفاوض بشأن نص المعاهدة التي يرحب بها مشروع القرار أو في اعتماده. ولم نفعل ذلك لأن المعاهدة تستند إلى افتراض خاطئ مفاده أنه يمكن تحقيق نزع السلاح النووي دون مواجهة التحديات الأمنية الحقيقية التي تجعل الردع النووي ضرورياً. بل إن المعاهدة لا تعالج القضايا الرئيسية التي يجب التغلب عليها لتحقيق نزع السلاح النووي عالميا بصورة مستدامة. وتتعارض المعاهدة مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتخاطر بتقويضها. ولن يؤدي ذلك إلى إزالة سلاح واحد. كما أنها لا تفي بأعلى معايير عدم الانتشار الواردة في البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تخلق انقسامات على نطاق الآلية الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح، الأمر الذي يمكن أن يجعل إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح أكثر صعوبة.

السيدة تيشي – فيسلبيرغر (النمسا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج، وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

بعد دراسة متأنية، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، الذي قدمته مصر باسم مجموعة الدول العربية. فجميع دول المنطقة لم توافق على مشروع القرار، ولكنه يسعى إلى إلزام جميع دول المنطقة بنتائجه. وعلاوة على ذلك، يسعى القرار إلى استخدام تصويت في الجمعية العامة لعقد مؤتمر لإبرام معاهدة تتعلق بصك لا يُقصد به أن يكون عالمي النطاق. ونؤكد من جديد تأييدنا القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولكننا قلقون من أن العملية التي ينص عليها مشروع القرار لن تفي بالمعايير المحددة في المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩.

يدعو مشروع المقرر إلى عقد مؤتمر لمدة أسبوع كل عام حتى يتم الانتهاء من إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار

الشامل في الشرق الأوسط. وهناك التزام مالي واضح يترتب على هذا المقترح لم يتم تناوله بوضوح في مشروع المقرر. وقد قدمت الأمانة العامة تفاصيل التكاليف التقديرية التي تتجاوز مليون دولار سنوياً لاستضافة هذا المؤتمر. ونظراً لأن المقترح مفتوح المدة، لدينا مخاوف بشأن تداعياته المالية وجدواه على المدى الطويل.

لقد تم الاتفاق على أحدث نص قائم على توافق الآراء حول تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ووفقا لهذا النص، يتعين على الأمين العام والجهات المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥، وبالتشاور مع دول المنطقة، عقد مؤتمر بحضور جميع دول الشرق الأوسط حول إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية وبدعم ومشاركة كاملة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونعتقد أن مسار العمل هذا، كما هو مبين في خطة عمل ٢٠١٠، لا يزال هو أهم الأسس الواعدة للمضي قدماً. ونشعر بخيبة الأمل لأن المؤتمر لم يعقد بعد ونقر بضرورة إحراز تقدم. ونشجع بقوة جميع الجهات المعنية، ولا سيما دول المنطقة، على المشاركة في مشاورات هادفة من أجل التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر. كما يجب أن تكون العملية شاملة للجميع لكي تكون فعالة. وأي مقترح قائم على الإملاءات يمكن أن يفشل.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن استعداده للمساعدة في العملية التي تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، نظم الاتحاد الأوروبي حلقتين دراسيتين رئيسيتين مع دول المنطقة، بالإضافة إلى حلقة عمل لبناء القدرات، للمساعدة في إيجاد بيئة مواتية ودفع العملية إلى الأمام. ونحن على استعداد لدعم عمليات مماثلة، بما في ذلك مسار أحداث ١,٥، يمكن أن تسهل الحوار وتساعد في إعداد مؤتمر حكومي دولي هادف.

يغطي قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ولا يزال الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في المنطقة، وكذلك تطوير برامج القذائف التسيارية، يزعزع استقرار المنطقة بأسرها. والتقدم باتجاه تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ قد تأخر كثيراً، ونحن ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة في مزيد من الجهود والحوار للبحث عن حلول مقبولة للطرفين من شأنها أن تسمح بعقد مؤتمر مجد بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

السيد جوشي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لتعليل تصويت الهند على مشاريع القرارات والمقررات الـ ١١ التالية في إطار المجموعة ١، التي تم التصويت عليها أمس (انظر A/C.1/73/PV.26).

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، تعتقد الهند أن تركيزه ينبغي أن يقتصر على المنطقة التي يعتزم تناولها. إن موقف الهند من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيداً. فاتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات، والتي نظمت القانون الدولي العرفي السائد، تنص على أن الدول إنما تلتزم بالمعاهدات استنادا إلى مبدأ الموافقة الحرة. إن دعوة الدول المتبقية خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للانضمام إليها وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع منشآتها النووية تتعارض مع هذا المبدأ ولا تجسد الواقع الحالي. إن الهند ليست طرفًا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وليست ملزمة بوثائقها الختامية. وينطبق ذلك أيضاً على فقرات معينة واردة في مشروع القرار.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.19، المعنون ”الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية“، وباعتبار الهند دولة تقيم علاقات ودية وثيقة مع منغوليا، فإنها ترحب باعتماد مشروع القرار بشأن الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية بدون تصويت. ونلاحظ الخطوات العديدة التي اتخذتها منغوليا لتعزيز هذا الوضع. لقد حصلت منغوليا على دعم وضمانات أمنية لهذا الوضع من الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي تمتلك أسلحة نووية. وتحترم الهند احتراما كاملا الخيار الذي اتخذته منغوليا وتعرب عن تأكيدها الواضح بأنها ستحترم وضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمشروع المقرر A/C.1/73/L.22/Rev.1، المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“، تتمتع الهند بعلاقات ودية ذات منفعة متبادلة مع البلدان في منطقة الشرق الأوسط وتحترم تطلعاتها لتعزيز رفاهية وأمن المنطقة. وتحترم الهند الخيار السيادي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. ويتماشى ذلك المبدأ مع بنود الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (دإ – ١٠/٢) والمبادئ التوجيهية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وقد اضطر وفد الهند للامتناع عن التصويت على مشروع المقرر قيد النظر لأنه لا يحظى بدعم جميع دول المنطقة.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.23، المعنون ”العواقب الإنسانية للأسلحة النووية“، صوتت الهند مُؤيدة مشروع القرار، تمشيا مع مشاركتها في الاجتماعات الثلاثة التي عقدت في أوسلو ونايايريت وفيينا بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية. وتقوم مشاركتنا في تلك الاجتماعات على مشاعر القلق المشتركة إزاء التهديد الخطير على بقاء البشرية الذي يمكن أن ينشأ عن استخدام الأسلحة النووية، على أمل الحصول على الدعم الدولي من أجل زيادة القيود على استخدام هذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.24، المعنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“، لم تشارك الهند في المفاوضات بشأن بالمعاهدة التي أبرمت في نيويورك في عام ٢٠١٧. وبالتالي لا يمكن أن تكون الهند طرفاً في المعاهدة ولن تتقيد بالالتزامات التي قد تنشأ عنها. وتعتقد الهند أن المعاهدة لا تشكل تطورا لأي قانون دولي عرفي ولا تسهم فيه بأي حال من الأحوال. وتؤكد الهند من جديد التزامها بهدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال عملية تدريجية، يدعمها التزام عالمي وإطار عالمي متعدد الأطراف غير تمييزي متفق عليه، على النحو المحدد في ورقة عملنا (CD/1816) المعنونة ”نزع السلاح النووي“ والمقدمة إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، تؤيد الهند بدء المفاوضات بشأن اتفاقيات شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح، المحفل العالمي الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح والذي يعمل على أساس التوافق في الآراء.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.28، المعنون ”نزع السلاح النووي“، تولي الهند أولوية قصوى لنزع السلاح النووي. وإننا نتشاطر الهدف الرئيسي لمشروع القرار، وهو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ومع ذلك، فقد اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار بسبب إشارات معينة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، والذي تتخذ الهند تجاهها موقفاً معروفاً. ومع ذلك، فإننا نؤيد الأحكام الأخرى الزاردة في مشروع القرار، والتي نرى أنها تتسق مع الموقف الوطني للهند وموقف بلدان حركة عدم الانحياز بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونثني على ميانمار لإبقائها فقرات مبدئية

حيوية في مشروع القرار وهي تحظى بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.33، المعنون ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا“، تحترم الهند الخيار السيادي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. ويتماشى ذلك المبدأ مع بنود الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتتمتع الهند بعلاقات ودية متبادلة المنفعة مع بلدان القارة الأفريقية. كما تتشاطر الهند وتدعم التطلعات الأفريقية لتعزيز رفاه المنطقة وأمنها. ونحترم الخيار السيادي للدول الأطراف في معاهدة بليندابا ونرحب بدخولها حيز النفاذ بنجاح. وبوصف الهند دولة حائزة للأسلحة النووية، فإنها تؤكد بصورة لا لبس فيها على أنها ستحترم مركز أفريقيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، نقر بأن اليابان، المقدم الرئيسي، هي البلد الوحيد الذي عانى من هجوم بالأسلحة النووية. ونتشاطر تطلعات مشروع القرار بشأن نزع السلاح النووي، ولكن من الناحية الموضوعية فشل النص مرة أخرى في تحقيق هدفه. لقد صوتت الهند ضد الفقرة ٥ من المنطوق لأنها لا تستطيع قبول الدعوة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وموقف الهند إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيداً. وليس ثمة شك في انضمام الهند إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وامتنعت الهند أيضاً عن التصويت على الفقرة ٢١ من المنطوق. وبما إنها تؤيد بدء المفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، فإن مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية هي مسألة بديهية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.57، المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“، فإن الهند كانت الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي تشارك تقليدياً في تقديم مشروع القرار. ونشعر بخيبة الأمل لأن تغييرات جوهرية أدخلت على النص التقليدي لمشروع القرار في العام الماضي. وعلى وجه الخصوص، نشعر بخيبة الأمل لأنه تم حذف الإشارات إلى الإبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية، والقائمة على اتفاقيات الأسلحة النووية الحديثة والتي قدمها مقدمو مشروع القرار الرئيسيون. علاوة على ذلك، فإن هدف مشروع القرار، على النحو المبين في الفقرة ٢، لم يعد واضحا. لذلك اضطر وفدي إلى سحب مشاركته في تقديم مشروع القرار والامتناع عن التصويت عليه.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.62، المعنون ”الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية“، تتفق الهند مع عدد من أحكام مشروع القرار، ولا سيما اعترافه بأن نزع السلاح النووي منفعة عامة عالمية من الدرجة الأولى. ونؤيد فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق) التي تفيد بأن هناك التزاماً قانونياً بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، أيدت الهند اقتراح حركة عدم الانحياز لبدء مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح.

سيتطلب القضاء الشامل على الأسلحة النووية خطوات تدريجية نحو تخفيض فائدتها العسكرية ودورها في السياسات

الأمنية، وكذلك التزام شامل بالإطار العالمي غير التمييزي والمتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي. وإلى أن يتحقق هذا الهدف ويتجسد في صكوك قانونية دولية محددة، ينبغي للمسائل المتصلة بمخالفة الأسلحة النووية للأخلاق أن تكون متوازنة من خلال المسؤولية السيادية للدول عن حماية شعوبها في ظل نظام عالمي نووي قائم على دعائم الردع النووي. إن عقيدة الهند النووية المتمثلة في الردع النووي الأدنى الموثوق به، مع موقف عدم البدء بالاستعمال، تسعى إلى تحقيق هذا التوازن.

وأخيراً، فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.64، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي“، فقد صوتنا معارضين لمشروع القرار، وكذلك الفقرة ١٥ من المنطوق، وذلك لأن الهند لا يمكن أن تقبل الدعوة للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وبحث الهند على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فورا ودون شروط، يكون مشروع القرار متعارضا مع قواعد القانون الدولي العرفي المكرسة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي تنص على أن قبول دولة لمعاهدة ما أو التصديق عليها أو الانضمام إليها يكون على أساس مبدأ الموافقة بحريّة. وموقف الهند إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيداً. إن الهند دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، وبالتالي فمن غير الوارد أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

السيد ميديروس ليوبولدينو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): طلب وفد بلدي الكلمة لتعليل تصويته بعد التصويت على ثلاثة مشاريع قرارات مقدمة في إطار المجموعة ١، وهي مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“؛ ومشروع القرار A/C.1/73/L.25، المعنون ”مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية“؛ ومشروع القرار A/C.1/73/L.26، المعنون ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“.

بدءا بمشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، تدرك البرازيل أهمية عقد مؤتمر لمعالجة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. بهدف الامتثال الفعال للقرار المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. منذ طرح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أصبحت هذه المسألة جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعملت البرازيل بنشاط على دعم الجهود المبذولة لمعالجة هذه القضية التي تتسم بقدر كبير من الأهمية الحساسية بالنسبة للمنطقة. وتوافق البرازيل على التصور القائل بأنه يمكن للأمين العام وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن تؤدي دوراً هاماً في تيسير المفاوضات بين الأطراف المعنية لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مشروع القرار يهدف إلى إنشاء عملية موازية لإطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن معاييرها لا تستند إلى توافق الآراء في جميع مراحل العملية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.25، ورغم أن البرازيل لم تنضم إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، فقد صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار. لقد فعلنا ذلك لأننا نقر ونحترم حقيقة أن ١٣٩ دولة قد انضمت بالفعل إلى مدونة قواعد السلوك كخطوة عملية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

كما تشاطر البرازيل أيضاً الرأي القائل بأهمية الجهود الإقليمية والدولية الرامية من أجل المنع والكبح الشاملين لانتشار نظم القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل كإسهام في السلم والأمن الدوليين. نلاحظ بارتياح أنه تم الإبقاء على تنقيح صيغة الفقرة ٣ في الدورة الحادية والسبعين،

مما يضمن أن مشروع القرار يشير إلى الحق في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

وتعتقد البرازيل أيضاً أن بناء نظام دولي فعال ومنصف يعتمد بشكل أساسي على بناء إطار قانوني دولي قوي يستند إلى التزامات ملزمة قانونا. لذلك نحن نتوقع أنه يمكن لمبادرات مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك أن تتطور وتتقارب صوب التفاوض على صك قانوني ذي طابع عالمي لإنشاء التزامات وحقوق واضحة لجميع الدول.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.26، صوتت البرازيل مُؤيدة مشروع القرار في ضوء دعمنا في ضوء دعمنا المستمر لسلامة وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كتدبير هام من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. إلا أننا نأسف للإشارة المستمرة الواردة في مشروع القرار إلى قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، مما يؤدي إلى نتائج عكسية فيما يخص دخول المعاهدة حيز النفاذ وإلى التعدي دون مبرر على مسؤوليات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لهذا السبب، امتنعنا عن التصويت على الديباجة الرابعة. ويحدونا الأمل في أن تحل هذه المسألة الخطيرة خلال المداولات المقبلة بشأن مشروع القرار، وفقا للالتزام الواسع النطاق بتعزيز وتحديد الجهود لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتوطيدها كنقطة انطلاق لعالم خال من الأسلحة النووية.

ونلاحظ أيضا بقلق أن الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار تشير إلى البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي. لم ينضم وفدنا إلى البيان الوزاري المشترك بسبب المخاوف من انعدام الشفافية والشمولية خلال مفاوضاته في فيينا. من وجهة نظر موضوعية، نشعر بخيبة الأمل لأن النص أبعد من نفسه عن مضمون المؤتمرات التي عقدت بموجب المادة الرابعة عشرة، والتي يتم الاتفاق عليها وتخضع لمفاوضات مستفيضة ومفتوحة وشاملة. ونلاحظ على وجه الخصوص عدم وجود إشارة إلى إدانة تطوير تكنولوجيات جديدة للأسلحة النووية وحقيقة أن البيان فشل في الإشارة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها المعيار الدولي الفعلي ضد التجارب النووية.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة للإدلاء بتعليل باكستان للتصويت بعد عملية التصويت على مشاريع القرارات التي اتخذتها اللجنة الأولى يوم أمس (انظر A/C.1/73/PV.26).

أولا، فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.28، المعنون ”نزع السلاح النووي“، يؤيد وفدي عدداً من عناصر مشروع القرار، بما في ذلك الدعوة إلى إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي، وإبرام صك ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية وأهمية مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول أثناء التفاوض على معاهدات نزع السلاح. ومع ذلك، وبوصفنا دولة غير طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكننا الاشتراك في تنفيذ خطط العمل وقرارات مؤتمراتها الاستعراضية. ولذلك امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار.

وتدعو الفقرة ١٦ من مشروع القرار إلى الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية حددت في الوثيقة CD/1299. ومن المفارقة حقاً أن مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي يواصل الترويج فقط لمعاهدة تركز على عدم انتشار المواد الانشطارية. ولذلك قررنا التصويت ضد تلك الفقرة.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.44، المعنون ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“، تصوت باكستان باستمرار مؤيدة مشروع القرار وقد فعلت ذلك مرة أخرى هذا العام. وكما أكدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة

المكرسة لنزع السلاح، ينبغي عند اتخاذ تدابير نزع السلاح مراعاة حق كل دولة في تحقيق الأمن في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح. ينبغي أن يكون الهدف الأمن غير المنقوص عند أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، نأسف للدعوة غير الواقعية لباكستان للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. إن باكستان ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي فهي ليست ملزمة بأحكامها. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نتفق مع الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن مختلف مؤتمراتها الاستعراضية. بالإضافة إلى ذلك، لا ينطبق اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا على الدول التي وافقت على تحمل هذا الالتزام القانوني بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونحن نشعر بالقلق أيضا لأن مشروع قرار يسعى إلى العمل الموحد للقضاء التام على الأسلحة النووية لا يدعو سوى إلى التصدي لجانب عدم انتشار المواد الانشطارية. وفي ضوء تلك الاعتبارات الرئيسية، اضطر وفدي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه، وكذلك على الفقرتين التاسعة عشرة والعشرين من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ٧ و ١٣ و ٣١ من المنطوق، كما صوتنا معارضين للفقرات ٥ و ٢٠ و ٢١ من المنطوق. إن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل على النحو الذي أقره مشروع المقرر لن تؤدي سوى إلى تجميد الوضع الراهن، الذي سيحقق أفضلية استراتيجية لعدد قليل من الأطراف المنتقاة. ولن تخدم بفعالية هدف نزع السلاح ولا هدف عدم الانتشار. فإدامة الاختلالات في المخزونات العالمية الحالية من المواد الانشطارية لن يؤدي سوى إلى الإضرار بالاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي. وفي جنوب آسيا، فإن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن يؤدي إلا إلى استفحال الخلل الاستراتيجي الذي يتفاقم بالفعل نتيجة الاستمرار في تطبيق معايير مزدوجة.

وعلى غرار موقف باكستان إزاء فريق الخبراء الحكوميين غير الحكيم الذي أنشئ في عام ٢٠١٤، اختارت باكستان مرة أخرى عدم المشاركة فيما يسمى بفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن ما يسمى بفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية غير مؤهل للاضطلاع بالمهمة الموكلة إليه في ضوء تشكيله المحدود والناقص، فضلاً عن نشأته المثيرة للانقسام وآليته التقييدية وأساس عمله الجزئي. ولن نكون في وضع يسمح لنا بقبول أي استنتاج أو توصية يصدرها هذا الفريق. ولا يمكن إحراز تقدم في المسائل المتعلقة بالمواد الانشطارية بتغيير الشكل أو المنتدى أو بفرض حلول تستبعد آراء الجهات المعنية الرئيسية. ولا تزال هناك خلافات كبيرة يجب معالجتها بصورة مباشرة بشأن هدف المعاهدة ونطاقها في حين تجاهلها مشروع القرار. تلك الاعتبارات لم تترك لنا خياراً سوى التصويت مُعارضين لمشروع القرار.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.64، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي“، تقر باكستان بقيمة العديد من جوانبه. ومع ذلك، نشعر بالاستياء إزاء الدعوة الروتينية وغير الواقعية لباكستان في الفقرة ١٥ للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. علاوة على ذلك، وبصفتنا دولة غير طرف في معاهدة عدم الانتشار، لا يمكننا الاشتراك في استنتاجات وقرارات مؤتمرات استعراضها.

وفيما يتعلق بالإشارات الواردة في مشروع القرار A/C.1/73/L.24 التي ترحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، نود أن نشير إلى أن باكستان لم تشارك في المفاوضات المتعلقة بتلك المعاهدة. ولقد تناولنا أوجه القصور الإجرائية

والموضوعية الواضحة في المعاهدة في مناسبات مختلفة. وفي ضوء تلك الاعتبارات، امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه، وعلى الفقرة الثانية عشرة من الديباجة والفقرة ٢٤ من المنطوق، بينما صوت مُعارضا للفقرة ١٥ من المنطوق.

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعلل تصويته بعد التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“.

لقد اضطرت مصر مرة أخرى للامتناع عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه، وكذلك على العديد من فقراته. حيث لا يزال مشروع القرار يعني ضمنا أن نزع السلاح النووي مسؤولية تتقاسمها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية على قدم المساواة، ويدعي أنه تم إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي يبرر عدم الامتثال لالتزامات نزع السلاح النووي.

كما يربط مشروع القرار ضمنيا بين تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والشروط المسبقة المتعلقة بالتطورات في الأمن العالمي، بينما يدعو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى الاضطلاع بالمزيد من الالتزامات والتعهدات بصرف النظر عن الظروف الأمنية العالمية ذاتها، بما في ذلك استمرار حيازة وتحديد الترسانات النووية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، لا تزال بعض الفقرات تضعف لغة التعهدات الصريحة التي سبق الاتفاق عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمراتها الاستعراضية، بطريقة تعزز الاتجاه المثير للقلق في هذا الصدد، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار أننا نقترب من موعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الهش أصلا في عام ٢٠٢٠.

إن الإشارة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الواردة في الفقرة ١٨ لا تراعي الاعتقاد السائد على نطاق واسع بشأن المسؤولية الخاصة للدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار والدول الحائزة للأسلحة النووية المتبقية للتوقيع والتصديق على المعاهدة.

ولا تستوفي الفقرة ٢٠ المعايير الدنيا لما نتوخاه في معاهدة مقبلة بشأن المواد الانشطارية، وهي أن تجري المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح وأن المعاهدة يجب أن تكون غير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة، وأن تحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية لأغراض التسليح.

وتشجع الفقرة ٣١ بقوة الدول التي لم تقم بذلك بعد على وضع بروتوكول إضافي حيز التنفيذ فيما يتعلق باتفاقات الضمانات الشاملة المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين يربط مشروع القرار ككل نزع السلاح النووي بشروط مسبقة. وتكرر مصر التأكيد على أن تحقيق عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة وتنفيذها من جانب جميع الدول يمثل أولوية يجب أن تسبق تحقيق عالمية البروتوكولات الإضافية. حيث ينبغي أن تظل صكوكاً طوعية تقع خارج التزامات معاهدة عدم الانتشار المتفق عليها.

وأخيرا، يحتوي مشروع القرار على عدة فقرات يمكن تفسيرها بطريقة تمنح الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مركز الدول الحائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع. ويحدونا أمل صادق في أن تأخذ اليابان ومقدمو مشروع القرار تلك الشواغل بعين الاعتبار في المستقبل، وذلك من أجل إقامة توازن معقول والسعي إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، حتى يتسنى لنا أن نتوحد حقاً بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية.

السيد ميندیس غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): امتنع وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية عن

التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ الذي قدمه وفد اليابان، وكذلك بعض فقراته.

نعتقد أن النص يخفف من الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمرين الاستعراضيين للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ فيما يتعلق بالتزامها بالسعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، بغية تحقيق عالم خال من هذه المنظومات العسكرية.

وعلى الرغم من بعض التحسينات، نعتقد أنه لا تزال هناك بعض أوجه عدم الاتساق في مشروع القرار، مما دفع بلدي إلى الامتناع عن تقديم دعمه للمبادرة للسنة الثانية على التوالي. وفي هذا الصدد، ندين مختلف الشروط المسبقة للنص، بما في ذلك اعتماد تدابير للحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها وحالة الوضع الأمني الإقليمي والعالمي. كما يتجاهل مشروع القرار الأهمية السياسية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية بعدم إدراج أي ذكر لذلك الصك في فقراته.

ونرى أن مشروع القرار يركز على صحة الموقف غير المحدد لتلك الأسلحة بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي نعتقد أنه يرجع إلى التهديد الذي لا تزال تشكله هذه الآليات على بقاء الجنس البشري. وكما ذكرت وفود أخرى بالفعل، نأمل أن يتمكن وفد اليابان في المستقبل من تبديد المخاوف التي أعربت عنها مختلف الوفود، بما في ذلك وفد فنزويلا، حتى نتمكن من التوصل إلى نص أكثر توازناً نص أكثر توازنا يتماشى مع حقائق واحتياجات القضاء على الأسلحة النووية.

السيد جي هاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): صوتت الصين معارضة لمشروع القرار A/C.1/73/L.24، المعنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“ ككل. كما صوتت معارضة للفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/73/L.14، المعنونة ”متابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“؛ والفقرة الثانية والثلاثين من ديباجة مشروع القرار A/C.1/73/L.28، المعنونة ”نزع السلاح النووي“؛ والفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/73/L.46، المعنونة ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“؛ والفقرة السابعة عشرة من الديباجة والفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/73/L.57، المعنونة ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“؛ والفقرة الثانية عشرة من الديباجة والفقرة ٢٤ من منطوق مشروع القرار A/C.1/73/L.64، المعنونة ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“؛ والفقرة الحادية عشرة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/73/L.62، المعنونة ”الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية“. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لشرح موقف الصين من مشاريع القرارات.

ولم تشارك الصين في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية وليس لديها في الوقت الحالي نية لتوقيع المعاهدة. وترى الصين أن المعاهدة قلصت من سلطة آلية مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة.

إن معايير الامتثال للمعاهدة معيبة وقد تعطل الصكوك القانونية الحالية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يقوض الأساس القانوني للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تعكس أو تشكل قانوناً عرفياً دولياً جديداً، كما أنها لا تتمتع بأي قوة ملزمة قانونا للدول غير الأطراف. ومع ذلك، تواصل الصين دعم نزع السلاح النووي وستواصل دعم السياسات والالتزامات ذات الصلة، مع المساهمة في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

لقد صوتت الصين معارضة لمشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ ككل، والفقرتين ١٣ و ٢١ من منطوقه. وامتنعت الصين عن التصويت على الفقرتين التاسعة عشرة والعشرين من ديباجة مشروع القرار وعلى الفقرة ٧ من منطوقه. وتؤمن الصين بأن تفسير التاريخ بصورة صحيحة وشاملة له تأثير كبير على المساعي العامة للحفاظ على النظام الدولي الذي أُقيم في أعقاب الحرب، وعلى مستقبل السلم الدولي. وتستحق تلك القضية أقصى قدر من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي. وقد تعاطفت الصين دائماً مع معاناة سكان هيروشيما وناغازاكي. ومع ذلك، عارضت الصين دائماً الاقتصار على إبراز أحداث حرب بعينها

وفيما يتعلق بمسألة الزيارات المقترحة لمواقع التفجيرات النووية، فإن الصين لا تعارض الزيارات في حد ذاتها، إذ ليس لديها موقف ضد السكان المحليين. بل رأي الصين أنه يجب علينا استخلاص الدروس من التاريخ والتدبر في كيفية منع تكرار هذه المآسي، الأمر الذي سيكون أكثر أهمية من إلقاء الخطب أو توجيه الدعوات للقيام بزيارات. ويجب ألا يُستخدم تقوية ذكرى استخدام الأسلحة النووية للمرة الأولى في التاريخ لإضعاف ذكرى الحرب العدوانية التي شنتها اليابان.

ولطالما أكدت الصين ضرورة التوصل إلى برنامج عمل كامل ومتوازن في مؤتمر نزع السلاح من أجل بدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون. وستكون هذه وسيلة فعالة لإيجاد حل كامل لمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ولم يُعرَّف وقف الإنتاج تعريفا واضحا، ولم يُحدد نطاقه بوضوح، كما يصعب التحقق منه. ولذلك، ليست له أهمية حقيقية. بل إن من شأنه تقويض الإرادة السياسية للمجتمع الدولي في التوصل إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس التفاوض.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الصين الجهود النشطة للقضاء على المخاطر النووية. ومع ذلك فهي لا تؤيد أي أفكار تقوض الدور الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وامتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.23، المعنون ”العواقب الإنسانية للأسلحة النووية“، وكذلك على مشروع القرار A/C.1/73/L.62، المعنون ”الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية“ في مجموعه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لشرح موقف الصين من مشاريع القرارات تلك.

تعلق الصين أهمية كبيرة على الأثر الإنساني الذي يمكن أن يتسبب فيه استخدام الأسلحة النووية وتتفهم الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي. وقد أيدت الصين الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية منذ اليوم الأول لامتلاكها تلك الأسلحة. كما ظلت الصين وفية لالتزامها بعدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، والتزامها بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد بذلك ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتجسد هذه السياسات والالتزامات ممارستنا للفلسفات الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، تؤمن الصين بأن أهداف نزع السلاح النووي لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها. حيث إن التأكيد المفرط على القضايا الإنسانية مع تجاهل العوامل الهامة الأخرى المرتبطة بنزع السلاح النووي لن يساعد على تحقيق أي نتائج ملموسة في عملية نزع السلاح النووي؛ بل إنه لن يؤدي إلا إلى تعريض ما حققناه من نتائج وتوافق في الآراء بالفعل للخطر.

السيدة خاكيس هواكوخا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أعلل تصويت وفد المكسيك على مشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“.

تعمل المكسيك واليابان باستمرار على مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في إطار مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح والمحافل الأخرى، وسنواصل القيام بذلك. وتتفهم المكسيك دوافع واضعي مشروع القرار A/C.1/73/L.54. ونحن مقتنعون بضرورة السعي لتحقيق الوحدة وتوافق الآراء من أجل بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ على السلام. وبالتالي فإن الدول ملزمة أيضا بالامتثال للالتزامات الدولية دون شروط مسبقة. وقد امتنعت المكسيك عن التصويت على مشروع القرار لأنه يتضمن عدداً كبيراً من التغييرات الجوهرية مقارنة بمشاريع القرارات المقدمة سابقا، وهي تغييرات تؤثر على توازن مشروع القرار ومعناه. وعلاوة على ذلك، تعيد عدة فقرات تفسير الصيغة المتفق عليها بين الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد كان من الأفضل إجراء مزيد من المشاورات ومراعاة المواقف المختلفة للأعضاء. ونأمل أن يواصل واضعو مشروع القرار الحوار مع جميع الأطراف بشأن تلك المسائل.

وأخيرا، نؤكد من جديد أنه فيما يخص المكسيك، لا يشكل اعتماد مشروع القرار سابقة أو ينطوي على أي تغيير في الالتزامات والتعهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار صيغة مشروع القرار بديلاً عما اتفقت عليه أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيدة ماك لولين (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): امتنعت الأرجنتين عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“. وتؤمن الأرجنتين إيمانا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل يتم التفاوض عليها بحرية بين بلدان كل منطقة يسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن الدوليين، من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

والأرجنتين جزء من منطقة كانت تاريخياً في طليعة نزع السلاح وعدم الانتشار. لقد كانت معاهدة تلاتيلولكو نقطة مرجعية سياسية وقضائية ومؤسسية لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية تم إنشاؤها من خلال بناء توافق الآراء بين جميع الدول المعنية. ولذلك نأمل في أن يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدنا من جديد التزامه بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، والتوصيات المتفق عليها في هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٠. ونأمل أن تبدأ عملية التفاوض وأن تسهم جميع دول المجتمع الدولي، وخاصة تلك الحائزة للأسلحة النووية، في تحقيق هذا الهدف. والأرجنتين مقتنعة بأن مشاركة جميع الدول المعنية شرط أساسي لتحقيق المشاورات الواسعة النطاق وتوافق الآراء الضروري لتحقيق التقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

امتنعت الأرجنتين عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.24، المعنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“. تلتزم جمهورية الأرجنتين التزاما واضحا ودائما وثابتا بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. والدليل على ذلك عضويتنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودعمنا الدائم والفعال لها، ومعاهدة تلاتيلولكو، صكنا الإقليمي لحظر الأسلحة النووية.

في هذا الصدد، شاركنا في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد نص معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، في نطاق الأمم المتحدة. وبدأت الأرجنتين عملية تحليل وتقييم نص الاتفاقية وهي لم تنته بعد. ويشمل ذلك التحليل تقييماً لأثر المعاهدة على نظام عدم الانتشار، والمكرس في

نهاية المطاف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية بمعنى أوسع. وبما أننا لم نوقع على المعاهدة بعد، فقد امتنعنا بالطبع عن التصويت على مشروع قرار يدعو بقوة إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة.

في ظل هذه الظروف، تعتقد جمهورية الأرجنتين أنه من الأساسي الحفاظ على نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزه، والذي تعد معاهدة انتشار الأسلحة النووية دعامته الأساسية. ولهذا السبب قدمت الأرجنتين ترشيحها، نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لرئاسة مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، والذي يصادف ذكرى مرور ٥٠ عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، لا يزال إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ على وجه السرعة مهمة جديرة بأن يوليها المجتمع الدولي الأولوية العليا.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): آخذ الكلمة فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. وعلى الرغم من الجهود الحقيقية التي بذلها مقدمو مشروع القرار لمحاولة إقامة توازن بين مختلف جوانبه الحساسة، لم يتمكن بلدي للأسف من دعم النص هذا العام.

وبالنظر إلى استمرار إدراج العناصر التي تثير العديد من المشاكل بالنسبة لنا، فقد اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار وصوتنا معارضين للفقرتين التاسعة عشرة والعشرين من الديباجة والفقرتين ٧ و ١٣ من المنطوق، والتي لا يمكننا تأييدها. ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء اللغة المستخدمة في تلك الفقرات، والتي يقيم بعضها صلة بين العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وهو ما ترفضه فرنسا. إننا جميعا ندرك تلك العواقب منذ وقت طويل ولا توجد معلومات جديدة في هذا الصدد. علاوة على ذلك، لا يوجد توافق في الآراء على أن هذا النهج يعزز جهود نزع السلاح النووي. كما يسلط مشروع القرار الضوء أيضا على عدد من المفاهيم الأخرى، مثل التفجيرات النووية غير المقصودة، والتي لا تحظى بتوافق الآراء.

من المهم للغاية ضمان أن يعمل المجتمع الدولي معا لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الهدف الجماعي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية حين يسمح السياق الاستراتيجي بذلك. وأود أن أشير إلى أن فرنسا ترى أن الأسلحة النووية وسيلة للردع من أجل غرض وحيد هو حماية مصالحنا الحيوية. إن مبدأ الردع النووي الفرنسي دفاع صارم ويحد بشدة من الحالات التي يمكن فيها استخدام الأسلحة النووية في ظروف شديدة ولأغراض دفاعية مشروعة وذلك تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وعلى أي حال، فإن السبيل الوحيد لإحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي هو اتخاذ تدابير ملموسة وتدريجية ترتكز بالكامل على سياق الأمن.

وتشعر فرنسا بالقلق إزاء وضع نهج تقسيمي تحركه العاطفة. إن تقسيم المجتمع الدولي لن يساعد في تهيئة الظروف التي نحتاج إليها لتحقيق عملية نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فإن وضع نهج منفصل عن السياق الاستراتيجي ويسعى إلى إضعاف الردع النووي لن يؤدي إلا إلى تقويض الدعم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي لا تزال تشكل الأساس الرئيسي للأمن الدولي وعدم الانتشار والسعي إلى نزع السلاح النووي، وذلك وفقاً للمادة السادسة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بلدي مستمر في العمل على تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار والتي تم اعتمادها بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠، وهي لا تزال تمثل أحدث وثيقة مرجعية سارية بشأن هذا الموضوع.

يتضمن مشروع القرار A/C.1/73/L.54، المقدم هذا العام، عناصر إيجابية تؤيدها فرنسا. ويدعو النص إلى بذل جهود نحو نزع السلاح من جانب المجتمع الدولي بأسره دون استثناء، وبذلك يضع إلى حد كبير عملية نزع السلاح النووي في الإطار الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار. ويشير مشروع القرار أيضا إلى أنه لا يمكن بذل الجهد في عملية نزع السلاح النووي إلا على أساس الأمن غير المنقوص للجميع، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩). من الضروري التأكيد على أن الالتزامات والقرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي يجب أن ترتكز على فهم التهديدات الأمنية والتحديات التي نواجهها. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالإسهام الذي يقدمه مشروع القرار في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وبصورة أعم، بين البلدان التي تعتمد على الردع لتحقيق أمنها وتلك التي لا تعتمد على ذلك.

ويشكل مشروع القرار أيضاً جزءاً من نهج عام واقعي وعملي وتدريجي لنزع السلاح النووي، وهو نهج نؤيده. ويشير النص بوجه خاص إلى الخطوتين المنطقيتين التاليتين لنزع السلاح النووي وهما بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها. وترحب فرنسا بارتياح بالإشارات إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والهيئة الفرعية المنشأة في مؤتمر نزع السلاح خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٨. ونرحب أيضا بالإشارة الإيجابية في النص إلى المناقشات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين الذي بدأ عمله هذا العام. وأخيرا، يتضمن النص على عناصر تتعلق بأزمات عدم الانتشار تؤيدها فرنسا وبالتالي ترحب بها.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لتعليل تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، بصيغته المعتمدة.

تقدر ليختنشتاين جهود اليابان، الطرف المشارك الرئيسي في تقديم مشروع القرار، في عرضه على اللجنة الأولى. ولطالما اعتبرت ليختنشتاين مشروع القرار مجهودا مهما ومطلوبا للغاية لبناء الجسور. ومع ذلك، وبالنظر إلى عدد من التغييرات الجوهرية على النص منذ عام ٢٠١٦، امتنعت ليختنشتاين عن التصويت على مشروع القرار للسنة الثانية على التوالي.

ومن العناصر التي أصبحت أكثر وضوحا في مناقشات هذا العام هو أن الاستقطاب في مناقشات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ليس سببا لاختلاف الآراء بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية. بل إن الاتجاه الملحوظ إلى حظر ملزم قانونا للأسلحة النووية هو نتيجة لتطور سلبي طويل الأمد يتجلى أيضاً في مشروع القرار المعروض علينا.

وبطبيعة الحال، وبصفتنا من المؤيدين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، نعتقد أن مشروع القرار يجب أن يتضمن إشارة واقعية على الأقل إلى ذلك. ومع ذلك، فإن شواغلنا الرئيسية لا تتعلق بما هو مفقود في النص، وإنما تتعلق بالأحكام القائمة التي تمثل محاولات للتراجع عن الالتزامات والتعهدات الثابتة في إطار هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الحالة الجيوسياسية الراهنة والجهود المتواصلة لإضعاف النظام الدولي القائم على القواعد تستدعي دعمنا الذي لا لبس فيه للصكوك المشتركة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار التي حققناها. وعلى الرغم من التحسن الطفيف، نرى أن صياغة الفقرة ٢ لا تزال أقل من الأحكام السابقة التي تعيد تأكيد

التعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية، الأمر الذي يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وهو الأمر الملزم لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بموجب المادة السادسة. وفي ضوء المناقشات المقبلة بشأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستواصل ليختنشتاين النظر في وضع أحكام أقوى كأساس للمناقشة.

إن الإشارات الجديدة في مشروع القرار تثير قلقاً إضافياً كبيراً، بما في ذلك في الفقرة ٣، التي يبدو أنها تضع تعهدات والتزامات نزع السلاح الحالية في سياق التطورات في البيئة الأمنية الدولية، مما يُوجد شروطاً لا داعي لها فيما يتعلق بتلك التعهدات والالتزامات. وتعارض ليختنشتاين محاولات إضعاف الإطار القانوني والسياسي الحالي لنزع السلاح النووي، ولا تقبل هذه الأحكام باعتبارها سابقة لأي عملية تفاوض في المستقبل.

وعلى غرار موقفنا في العام الماضي، نأسف لأن الفقرة ١٨ من مشروع القرار لم توجه دعوة عاجلة ومباشرة إلى جميع الدول، ولا سيما الدول الوارد ذكرها في المرفق ٢، للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير أو انتظار قيام أي دولة أخرى بذلك. وبامتناع ليختنشتاين عن التصويت على تلك الفقرة، تكون قد نأت بنفسها عن أي رسالة مفادها أن المجتمع الدولي يقلل من الجهود المبذولة لتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أعرب عن أمل وفد بلدي في أن يتمكن مشروع القرار المهم هذا من العمل مرة أخرى بمثابة حلقة وصل ونص يوحد الصفوف، وفقا لعنوانه، وذلك في المستقبل القريب. كما أود أن أؤكد مرة أخرى لوفد اليابان تقديرنا واستعدادنا للمشاركة في هذا النص في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أذكر الوفود، دون المساس بحقوقها، بأن تعليلات التصويت بعد التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وأن تتفضل بإبقاء بياناتها موجزة قدر الإمكان حتى يتبقى لنا ساعة واحدة على الأقل للمضي قدماً وإكمال العمل المتعلق بجميع مشاريع القرارات والمقررات في إطار المجموعة ٢. وأشكر الوفود على تفهمها وتعاونها.

السيد خو (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأشرح امتناع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.24، المعنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“.

لا تزال سنغافورة ملتزمة التزاما تاما بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لقد كان هذا هو موقفنا الثابت منذ فترة طويلة. فالضمانة الوحيدة المطلقة ضد استخدام الأسلحة النووية هي الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل هذه. وستواصل سنغافورة دعم مشاريع القرارات والمبادرات التي تسهم في إحراز تقدم ملموس ومجد بشأن نزع السلاح النووي.

لقد أعرب بوضوح عن موقف سنغافورة من معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولا يزال موقفنا دون تغيير. وينبغي أن ننظر في هذا السياق إلى امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.24 ودعمنا لمشاريع القرارات والفقرات الأخرى في اللجنة الأولى التي تشير إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وشاركت سنغافورة بنشاط في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية بحسن نية وبروح بناءة. ونأسف لأن شواغلنا لم تؤخذ في الحسبان على نحو كامل عند اعتماد المعاهدة. وتؤكد سنغافورة مجدداً على ضرورة ألا تؤثر المعاهدة بأي شكل من الأشكال على حقوق والتزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقات الأخرى، بما في ذلك المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إننا ندرك أن هناك العديد من المسارات المؤدية إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونرى أن إحراز أي تقدم حقيقي

في نزع السلاح النووي لن يكون ممكنا إلا عندما تشارك جميع الأطراف المعنية في الجهد العالمي. ولذلك من المهم للمجتمع الدولي أن يجد بصورة جماعية دوراً واقعيا ومكملا للمعاهدة في إطار الهيكل العالمي الحالي لنزع السلاح الذي يرتكز على معاهدة عدم الانتشار. إن الحوار الشامل واستئناف التعاون الدولي واتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح النووي العالمي بصورة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها أمور أساسية. وستواصل سنغافورة العمل بصورة بناءة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

السيدة دالافيور (سويسرا) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لتعليل تصويت السويد وبلدي سويسرا على مشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“.

ما زالت بلداننا تتشاطر هدف مشروع القرار المتمثل في توحيد أكبر عدد ممكن من الأعضاء لإحراز تقدم شامل بشأن نزع السلاح النووي. لقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار في مجموعه ونرحب ببعض التغييرات التي أدخلت على النسخة المقدمة في العام الماضي. ومع ذلك، تشعر وفود بلداننا بأنها مضطرة إلى تسجيل شواغل كبيرة لدينا بشأن العديد من أحكامه، ولا سيما عدد من الفقرات التي يمكن أن تعتبر إضعافاً للأحكام المعتمدة في سياق المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينطبق ذلك على الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة والفقرة ٧ من المنطوق، ولقد امتنعنا عن التصويت على تلك الفقرات لأن اللغة تحيد عن تلك المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، والذي أعرب عن القلق العميق إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية. وينطبق ذلك على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وبينما نلاحظ أن اللغة الواردة في الفقرة ٢ من المنطوق قد عُدِّلت لإدخال إشارة إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الفقرة لا تزال تحيد عن النتائج الهامة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وتنطبق شواغل مماثلة أيضا على الفقرة ١ من المنطوق، ويبدو أنها لا تتوافق مع أحكام ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والفقرة ٣ من المنطوق التي تحتوي على إضافة جديدة يمكن تفسيرها على أنها مشروطة بتنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الماضي.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والفقرة ١٨، كان من المهم أن يحث مشروع القرار بوضوح الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون تأخير، مثلما فعلت مشاريع قرارات الاتحاد من أجل العمل قبل عام ٢٠١٧، وذلك بدلاً من مجرد الإقرار بهذا المسار. ونحن مقتنعون بأنه من الضروري وقف مسار نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والالتزام بخرائط الطريق والمبادئ المتفق عليها الآن أكثر من أي وقت مضى. ونحن على استعداد لمواصلة العمل عن كثب مع جميع مقدمي مشروع القرار بغية توحيد عضوية الأمم المتحدة، وخصوصاً من أجل تحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠.

وأود أيضاً أن أعلل تصويت السويد وسويسرا فيما يتعلق بالفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/73/L.57، المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“. حيث امتنعت وفودنا عن التصويت المنفصل على تلك الفقرة. ويظل تعليل التصويت المقدم في العام الماضي بشأن تلك الفقرة صالحاً (انظر A/C.1/72/PV.27).

وبينما أدلي ببياني، أنتقل الآن إلى عدد من تعليلات التصويت بصفتي الوطنية.

لقد صوتت سويسرا مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/73/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، وامتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، بعنوان ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“.

وتتشاطر سويسرا الشعور بخيبة الأمل لأن العملية المؤدية إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط لم تحرز أي تقدم. إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة هو الهدف الذي اعتمدته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويواصل بلدي دعمه الكامل لتنفيذ هذا الهدف. وتعتبر هذه المنطقة أكثر أهمية وإلحاحا بالنظر إلى أن المنطقة قد شهدت أنواعا مختلفة من التهديدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.2، نلاحظ مرة أخرى أن مشروع القرار يشير إلى بعد واحد فقط لخطر الانتشار النووي في المنطقة، ولا يزال يخص بالذكر دولة واحدة. إن تصويتنا مُؤيدين لمشروع القرار يجسد استمرار الأهمية التي نعلقها على التنفيذ الكامل لالتزامات معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة من جانب أعضائها.

وفيما يتعلق بمشروع A/C.1/73/L.22/Rev.1رارقلا، فإننا نتشاطر مقدمي مشروع القرار الرغبة في المضي قدما في العملية الهامة نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتحقيق تقدم ملموس قبل مؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠. ومن الشروط التي يتعين استيفاؤها لتحقيق هذا التقدم هو أن تكون العملية شاملة وتمكن جميع دول المنطقة من المشاركة. لدينا أسئلة حول ما إذا كان النهج الذي تم اختياره في مشروع القرار قادرا على تحديد نوع العملية التي يمكن أن توفر مثل هذه الشمولية. وعقد هذا المؤتمر مسألة حساسة للغاية من الناحية السياسية ويتطلب قنوات اتصال مفتوحة وثقة متبادلة ورغبة في مراعاة مصالح جميع الجهات المعنية. ونشجع جميع الدول المعنية على ألا تدخر جهداً في العمل من أجل إجراء مناقشات بناءة والاعتماد على الجهود المبذولة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في غليون وجنيف، حيث جاءت جميع الدول ذات الصلة إلى طاولة المفاوضات.

أخيرا وليس آخرا، نلاحظ أن تنفيذ مشروع القرار من شأنه أن يوجه موارد مالية كبيرة إلى عملية ذات نتائج غير مؤكدة إلى حد كبير، مما قد يؤدي إلى آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية لدورة الميزانية الحالية وسيظل يتطلب موارد كبيرة في المستقبل بسبب الطابع المفتوحة للعملية.

وقد امتنعت سويسرا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.24، المعنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“. ويستند هذا الموقف إلى قرار الحكومة السويسرية الذي اعتمد في وقت سابق من هذا العام بعدم الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في هذه المرحلة. وفي حين أننا ندعم الهدف الشامل للمعاهدة، لا يزال لدينا عدد من الأسئلة بشأن بعض أحكامها، بما في ذلك تأثيرها على الأنظمة الحالية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية المرتكزة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتم توضيح تلك الاعتبارات في بياننا الذي أدلينا به في إطار مجموعة نزع السلاح التابعة للجنة الأولى. وسنشارك في الاجتماعات المقبلة للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بصفة مراقب، وسنتابع عن كثب التطورات المستجدة.

وأخيرا، أود أن أعلل تصويت سويسرا على مشروع القرار A/C.1/73/L.14، المعنون ”اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠٠٣“. لقد صوت بلدي مؤيدا مشروع القرار وقدم تعليلا للتصويت عليه عندما قُدم آخر مرة في عام ٢٠١٧، وهو لا يزال ساريا اليوم (انظر

A/C.1/72/PV.27). وحرصاً على الوقت، سأمتنع عن قراءته مرة أخرى.

السيد هورن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا للسفير جينغا وأسرته، وقلوبنا معهما.

تأخذ أستراليا الكلمة للإدلاء ببيان تعليلا للتصويت بعد التصويت أمس على ثلاثة مشاريع قرارات ومقررات (انظر A/C.1/73/PV.26).

أولاً، حافظت أستراليا على موقفها من مشروعي القرارين القائمين منذ مدة طويلة في الشرق الأوسط، وهما مشروع القرار A/C.1/73/L.1، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط“، ومشروع القرار A/C.1/73/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. ويشمل ذلك التصويت لصالح مشروع قرار الشرق الأوسط بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي كان قد اعتمد بتوافق الآراء، لأن النص لم يتغير بشكل ملموس.

وأخيرا، امتنعت أستراليا عن التصويت على مشروع المقرر A/C.1/73/L.22/Rev.1، المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“. ولا تزال أستراليا تؤيد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فعالة وقابلة للتحقق في الشرق الأوسط وذلك عبر اتفاق تتوصل إليه دول المنطقة بكل حرية. لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع المقرر لأنه لا يتمتع بتوافق الآراء من جميع دول المنطقة. ومع ذلك، نؤكد مجدداً دعمنا للقرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ ودعمنا لعقد مؤتمر على النحو المتفق عليه في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ونشجع الدول المعنية على العمل معا لإيجاد طريق بناء وشامل للمضي قدما.

السيد جو مايونغ أونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لشرح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مشاريع القرارات A/C.1/73/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“؛ ومشروع القرار A/C.1/73/L.28، المعنون ”نزع السلاح النووي“؛ ومشروع القرار A/C.1/73/L.64، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“.

وقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.64. حيث تتضمن الفقرة ١٦ بعض العناصر غير المقبولة لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة على موقفها الراسخ من تحقيق نزع السلاح النووي الكامل لشبه الجزيرة الكورية، على النحو المنصوص عليه في إعلان بانمونجوم بشأن السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وبيان سنغافورة المشترك. ويذكر مشروع القرار فقط التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتوجب على جميع الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير مماثلة وأن تفي بالتزاماتها من أجل بناء نظام سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

لقد صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار A/C.1/73/L.28، لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال ثابتة في دعمها للموقف المبدئي لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن نزع السلاح النووي. ولا يزال نزع السلاح النووي يمثل أولوية قصوى في مجال نزع السلاح حيث ينبغي أن يأتي في المقام الأول، لأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الحل الكامل الحقيقي الوحيد لمسألة الانتشار النووي. يعرب وفدي عن تحفظاته بشأن دعوات الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن لا نؤيد القرارات الصادرة عن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست طرفا

في معاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، وبما أننا نتشاطر ونؤيد الهدف الرئيسي لمشروع القرار الذي يدعو إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية، فقد صوتنا لصالحه.

وأخيرا، صوت وفدي مؤيدا A/C.1/73/L.2. ونعرب عن دعمنا القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبينما نؤيد الهدف الرئيسي لمشروع القرار، فإن وفدي ينأى بنفسه عن الإشارات إلى الدعوة العامة للالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن ذلك لا يتفق مع موقفنا.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يود الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت على مشروع القرار المقدم من أستراليا A/C.1/73/L.26، المعنون ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“. وكما تدرك اللجنة الأولى، كانت روسيا واحدة من أوائل البلدان التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي بالطبع واحدة من أكثر المؤيدين الثابتين لدخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب، وكما هو الحال في السنوات السابقة، فقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار المقدم من أستراليا، على الرغم من جميع العيوب الواضحة والمتأصلة في النص.

كان هناك عدد من الأحداث المهمة للغاية خلال العام الماضي غيرت الوضع المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصورة جذرية، وهي حقيقة أن إدارة الولايات المتحدة قررت عدم التصديق على المعاهدة. وعلاوة على ذلك، قررت الشروع في إعداد بنيتها التحتية للتجارب النووية لإمكانية التجديد المتسارع لتجارب الأسلحة النووية. ولذلك فإني أطرح سؤالاً أساسياً: ما هي القيمة الحالية لهذه الوثيقة ذات الأهمية البالغة في أعقاب هذا القرار اللامسؤول الذي اتخذته الولايات المتحدة. وحتى يتسنى لكل شخص أن يفهم، أود أن أشير إلى أننا أبلغنا زملائنا الأمريكيين بالفعل بأننا نعتقد أنهم يتصرفون بطريقة غير مسؤولة، فذلك لا يؤدي إلى تقويض المعاهدة نفسها فحسب، ولكن أيضا الوضع الراهن المنصوص عليه بموجب المعاهدة في مجال الاستقرار الاستراتيجي والعواقب التي تنجم عن ذلك.

ونوجه الانتباه إلى حقيقة أن الوثيقة الأسترالية تتجاهل جميع تلك الحقائق ولا تعكس تصرفات الولايات المتحدة التي تجعل دخول المعاهدة حيز النفاذ من المستحيل عملياً. ونحن نعتقد أن هذا موقف جبان يحجب شيئا واضحا جدا حدث بالفعل. وأولئك الذين لا يعرفون الكثير عن هذه المسألة قد يتكون لديهم انطباع خاطئ بأنه لم يحدث أي شيء سلبي خلال العام الماضي، وهو تشويه للحقيقة سيخفض في الواقع من قيمة مشروع القرار بتوافق الآراء بدرجة أكبر. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من غير المناسب الإشارة إلى البيان الوزاري المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب ما يسمى أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مشروع القرار. حيث لم تؤيد روسيا ولا الصين تلك الوثيقة المثيرة للجدل.

هناك مسألة مبدأ أخرى نود التطرق لها. فكما تعلم اللجنة، كانت هناك بالفعل بعض الأحداث الإيجابية خلال العام الماضي. ونحن جميعا ندرك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخذت عددا من الخطوات الجادة لحل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وقد عُقدت مؤتمرات قمة بين الكوريتين وأمريكا وكوريا الشمالية لمعالجة هذه المشاكل. ومما يثير الدهشة أن هذه التحولات الإيجابية لم تنعكس على النحو الواجب في الوثيقة الأسترالية. ومع ذلك، يتضمن مشروع القرار تصريحات سلبية بصورة مفرطة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يعني أن بيونغ يانغ مسؤولة بالدرجة الأولى عن عدم إحراز تقدم حول المعاهدة. ويتولد لدى المرء انطباع بأن كاتبي مشروق القرار يحاولون إخفاء أنشطة الولايات المتحدة غير المسؤولة والهدامة فيما يتعلق بالمعاهدة.

ويجب على الآن أن أتناول أساليب العمل وراء مشروع القرار. وهذه المرة، رفض كاتبو المشروع إجراء مشاورات حول الوثيقة. وقد تولد لدينا الانطباع بأن كاتبي الوثيقة كانوا عند صياغتها إما يحاولون التصرف بسرية أو أنهم تلقوا تعلميات من قوى خارجية بشأن كيفية التصرف وما ينبغي إدراجه في الوثيقة. وبطبيعة الحال، لم تتمكن روسيا في ظل هذه الظروف من المشاركة في تقديم مشروع القرار، على عكس السنوات السابقة. ونحن ندعو مقدمي المشروع إلى العودة إلى أساليب عملهم السابقة البناءة في المستقبل عند صياغة هذه الوثيقة الهامة دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا يمكننا أن نسمح للأخطاء التي ارتُكبت بالفعل أن تتكرر فيما يتعلق بمشروع قرار آخر مهم يُتوصل إليه بتوافق الآراء لدعم اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ففي تلك الحالة، تم الترويج في الأمم المتحدة لأساليب ممقوتة تستخدمها الدول الغربية للنيل من البلدان التي لا يحبونها.

وهناك نقطة أخرى مهمة للغاية تتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.22، الذي علقت عليه دول كثيرة في محاولة لشرح أسباب امتناعها عن التصويت. وبصراحة تامة، هذا السلوك بالأحرى مثير للشفقة، لقد كان الجميع يتحدث عن مدى أهمية قرار عام ١٩٩٥ وكيف دعموه. ويجب أن يسأل بعض الأعضاء أنفسهم عما فعلوه من أجل تنفيذ ذلك القرار. ونحن نعرف جميعا من هو المسؤول عن تنفيذه: روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمين العام، وكذلك، بطبيعة الحال، جميعنا نحن الشركاء على قدم المساواة في هذه العملية. لقد بذلت روسيا قصارى جهدها لمحاولة كفالة عقد المؤتمر، في حين تعمل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والعديد من الدول الأخرى أساسا على تقويض هذه العملية.

ونتذكر الأعمال المشينة التي قامت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عندما قوضت في اللحظة الأخيرة القرار المتخذ بتوافق الآراء الذي استند إلى مسار إيجابي للمضي قدما. والآن هم يتجاهلون اقتراح الدول العربية بعقد مؤتمر مدَّعين أن الجميع ليسوا على استعداد لعقد مثل هذا المؤتمر. حسنًا، يجب أن نسعى جاهدين للاستعداد. دعونا نحاول عقد مؤتمر والتحدث. إذا لم يكن هناك حوار فلن يتم إحراز تقدم بالطبع. وإذا أردنا أن نتجاهل النداءات الإيجابية للدول العربية، فلن يتم أبدا اجتياز أي خطوة نحو حل هذه القضية، الأمر الذي من شأنه تقويض عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار بأكملها. وعلاوة على ذلك، سنواجه صعوبات كبيرة في الدورة التحضيرية المقبلة للجنة التحضيرية، التي ستعقد هنا في نيويورك في نهاية نيسان/أبريل من العام المقبل.

ولذلك أود أن أقترح على جميع الحاضرين، مم يفكرون بطريقة عقلانية وعملية، بأن يؤيدوا اقتراح الدول العربية بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية خلال الجلسة العامة ذات الصلة للجمعية العامة. والحوار لا يفرض التزامات على أحد، ولا يُضر بمصالح أحد. ولقد رأينا كيف أجبر زملاؤنا الأمريكيون حلفائهم – باتخاذهم قراراً بعدم دعم الوثيقة – على التصويت ضد مشروع القرار، أو على الأقل الامتناع عن التصويت. ومن غير المقبول أن تتخذ هذا الموقف دولة من المفترض أن تعمل لصالح عقد مؤتمر.

السيد مهد ناصر (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نتقدم بالتعازي والصلوات إلى رئيس اللجنة الأولى، السفير جينغا وأفراد أسرته في هذا الوقت العصيب.

وتثني ماليزيا على اليابان لتقديمها مشروع القرار التقليدي A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، وللجهود التي بذلتها في التشاور مع الدول الأعضاء. ويعكس مشروع القرار التزام اليابان المستمر بإيجاد أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء بشأن

المواضيع الحساسة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى غرار السنوات السابقة، صوتت ماليزيا لصالح مشروع القرار ككل. ومع ذلك نود أن نعرب عن قلقنا إزاء عدد من الفقرات الواردة فيه.

فبخصوص الفقرة ٢ من المنطوق، وفي سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إن التعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية يتعلق بوجه خاص بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، عملا بالمادة السادسة من المعاهدة. وينعكس هذا الالتزام أيضا في الفقرة ٢ من منطوق القرار ٤٩/٧١ لعام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن الفقرة ٢ من منطوق هذا النص تشير إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها لا تمثل بدقة الطبيعة المجزأة للتعهد الصريح للدول الحائزة للأسلحة النووية والمخاطر التي تقوض التزامها السابق بنزع السلاح النووي. ولذلك امتنعت ماليزيا عن التصويت على الفقرة ٢ من المنطوق.

وبخصوص الفقرة ٣ من المنطوق، تأسف ماليزيا لإدراج صيغة جديدة تخاطر بجعل وفاء الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها مشروطاً ”بالتطورات في الأمن العالمي“، وهي عبارة غامضة. وللحيلولة دون إضعاف مسؤوليات الدول الأطراف على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار والوثائق ذات الصلة، امتنعت ماليزيا عن التصويت على تلك الفقرة.

وبخصوص الفقرة ٧ من المنطوق، وتمشيا مع الموقف الذي اتخذته ماليزيا في العام الماضي، شعرنا أيضا بأننا مضطرون إلى الامتناع عن التصويت بسبب إضعاف لغته بالمقارنة مع نفس الفقرة من منطوق القرار ٤٩/٧١. ويجب اعتبار العواقب الإنسانية لأي استخدام للأسلحة النووية الأساس الرئيسي للجهود العالمية لنزع السلاح، وليس مجرد عامل رئيسي فيها.

أما بخصوص الفقرة ١٨ من المنطوق، فتتمسك ماليزيا بالموقف الذي أعربت عنه في عام ٢٠١٧. فقد امتنعنا عن التصويت على تلك الفقرة، لأنها تشير فقط إلى أن بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ قد تم حثها على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بدلاً من حثها مباشرة على القيام بذلك. والفقرة في رأينا لا تركز على النحو الملائم على ضرورة تفعيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي الختام، تقدر ماليزيا جهود اليابان المستمرة لمحاولة سد الفجوة في هذا الموضوع الصعب. وفي الوقت نفسه، تشدد ماليزيا بقوة على أن الالتزامات السابقة المتفق عليها بتوافق الآراء ينبغي ألا يُستعاض عنها بجهود أقل من تلك القائمة بالفعل، لأن من شأن ذلك أن يقوض إلى حد كبير الثقة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار ومصداقيته. ويحدونا الأمل في أن تواصل اليابان تيسير عمل جميع الدول بشأن هذه المسألة من خلال مراعاة الشواغل المثارة فيما يتعلق بمشروع القرار.

السيدة كلارينبولد (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أطلب منكم، سيدي، تقديم خالص تمنياتنا للسفير جينغا خلال هذا الوقت العصيب لأسرته.

أود أن أدلي بهذا التعليل للتصويت بالنيابة عن البلدان التالية: إستونيا، ألبانيا، إيطاليا، بلجيكا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، هنغاريا، وبلدي هولندا، وذلك فيما يتعلق بتصويتنا ضد مشروع القرار A/C.1/73/L.14، المعنون ”متابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“.

ونشترك جميعا في هدف مشروع القرار الطويل الأجل المتمثل في تحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولقد أيدنا جميعا عقد اجتماع رفيع المستوى حول نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣ وشاركنا فيه بصورة بناءة، وناقشنا أفضل السبل لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وخلال اجتماع عام ٢٠١٣، قدمنا مقترحات مختلفة حول كيفية تحقيق هذا الهدف

المشترك. ولذلك فنحن نأسف لعدم إدراجها في القرارات المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى في السنوات التي أعقبت ذلك. ومن المؤسف كون مشروع النص المقدم هذا العام لا يعالج شواغلنا أيضا. وهذا لا يترك لنا أي خيار سوى الإعراب عن قلقنا المستمر بشأن مشروع القرار مرة أخرى.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أساس النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. فهي الصك القانوني الدولي الذي يرسم الإطار لإقامة وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية. غير أن مشروع A/C.1/73/L.14رارقلا لا يعترف بالدور المركزي لمعاهدة عدم الانتشار ودورة استعراضها.

وقد أكدت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ولهذا السبب نرحب بدعوة مشروع القرار إلى التفاوض بشأن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح. ولكن نظرا لعدم الاعتراف في مشروع القرار بالمقترحات التي قدمناها في الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ والشواغل التي أثرناها لاحقا، فإننا لا نؤمن بأن عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول نزع السلاح النووي في وقت لاحق هو السبيل لتحديد الولاية الصحيحة لمثل هذه المفاوضات.

السيد ماكاروفسكي (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقدم تعليلاً للتصويت بعد التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.24، المعنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“. لقد امتنعت السويد عن التصويت على مشروع القرار، ولذلك اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز سياق ذلك القرار.

في أعقاب المفاوضات التي أجريت في العام الماضي والتي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، قامت الحكومة السويدية بفتح تحقيق مستقل لتحليل النتائج المترتبة على إمكانية انضمام السويد. وهذا التحقيق، الذي له نطاق واسع بالضرورة، لا يزال جارياً. وسيشكل التقرير المطلوب أساساً رئيسياً لمواصلة الحكومة النظر في هذه المسألة. وقد دفعت تلك الظروف أيضاً السويد للامتناع عن التصويت على فقرات منفصلة في مشاريع قرارات أخرى، الأمر الذي يبين تقييمنا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقدم تعليلاً للتصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.1، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط“.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما تاما بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، تتوصل إليها جميع دول المنطقة بحرية. وينبغي لجميع دول المنطقة في رأينا المشاركة في حوار مهيكل يكون شاملا ومتوازنا وقائما على توافق الآراء وموجها نحو تحقيق النتائج، بغية التغلب على الاختلافات الحالية على الطريق نحو إنشاء تلك المنطقة.

ومن الواضح أن مشروع القرار لم يعد يحظى بتأييد جميع دول المنطقة. وبالتالي فقد امتنعنا عن التصويت. ومع ذلك، ما زلنا مستعدين لدعم وتيسير الحوار الإقليمي المتجدد مع جميع دول المنطقة وفيما بينها بشأن كيفية المضي قدماً في إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط.

وتؤيد المملكة المتحدة تعليل الاتحاد الأوروبي للتصويت الذي أدلى به في وقت سابق ممثل النمسا بشأن مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“. وبصفتي مشاركا في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، أود الآن تقديم تعليل للتصويت باسم المملكة المتحدة على مشروع قرار A/C.1/73/L.22/Rev.1.

لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالكامل بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في منطقة الشرق الأوسط. ونحن على استعداد للنظر في جميع المقترحات من أجل إيجاد طريقة هادفة إلى الأمام. ومع ذلك، نرى منذ فترة طويلة أنه، وكما هو مذكور في خطة العمل لعام ٢٠١٠، لا يمكن أن ينجح هذا المؤتمر إلا إذا استند إلى ترتيبات تم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة. ومشروع القرار لا يفي بهذا المعيار، ومن الواضح أنه لا يحظى بموافقة جميع دول المنطقة. فهو مصمم لإفراد وعزل دولة واحدة بعينها. وهذا يتجاهل حقيقة أن التهديدات الرئيسية الحالية في المنطقة هي الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية والاستخدام المروع لأسلحة الدمار الشامل وانتشار القذائف التسيارية، وهي وسيلة أساسية لإيصال أسلحة الدمار الشامل. ويحاول مشروع القرار استخدام تصويت الجمعية العامة، وهي هيئة عالمية، لتكليف الأمم المتحدة بعقد مؤتمر لإبرام معاهدة لن تكون غالبية الدول التي تصوت اليوم طرفا فيها، ولا يتوقع أن تصبح كذلك. إن مصير محاولات فرض التقدم هو الفشل فقط. ونتيجة لذلك، اختارت المملكة المتحدة الامتناع عن التصويت.

وعلاوة على ذلك فإن مشروع القرار لا يتضمن أي محاولة لمعالجة التداعيات المالية الطويلة الأجل لهذا المشروع المفتوح وقابليته للتطبيق. حيث يدعو إلى عقد مؤتمر لمدة أسبوع كل عام حتى يتم استكمال منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد قدمت الأمانة تفاصيل لتكاليف تقديرية تتجاوز مليون دولار سنويا. وينطوي ذلك في رأينا على إساءة استخدام لموارد الأمم المتحدة ومساهمات الدول الأعضاء، نظراً لأن المؤتمرات لن تحظى بتأييد جميع دول المنطقة، وبالتالي لن تحقق النتائج المرجوة منها. إن المملكة المتحدة، باعتبارها مشاركةً في تقديم القرار، تدرك تماما مسؤولياتها بموجب قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وقد حاولنا استكشاف خيارات مع القائمين على صياغة النص من أجل التوصل إلى نص يكون مقبولًا على نطاق أوسع، لا سيما لدى جميع دول المنطقة، وعلى أساس توافق الآراء. ولكن لسوء الحظ لم تحظى تلك المناقشات بالنجاح. ونحن لا نزال على استعاد لدعم وتيسير الحوار الإقليمي المتجدد مع جميع دول المنطقة وفيما بينها حول كيفية المضي قدماً والمشاركة في حوار منظم يكون شاملاً ومتوازناً وقائماً على توافق الآراء وموجهاً نحو تحقيق النتائج.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود استكمال تعليقاتي بإضافة تعليلين للتصويت بعد تلك التي أدليت بها أمس قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.54 (انظر A/C.1/73/PV.26).

أولاً، فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.46، المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية“، وكما كان الحال خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، وهي مناسبة اعتماد القرار للمرة الأولى (القرار ٥٧/٧٠) والإعلان المرفق به (انظر A/70/PV.67)، وكما لوحظ في تعليل التصويت الذي قدمناه في ذلك الوقت، لا يزال يتعذر على نيوزيلندا التصويت لصالح النص. وليس لدينا أي شك على الإطلاق فيما يتعلق بالدعم القوي الذي توفره الدولة الرئيسية المقدمة لمشروع القرار A/C.1/73/L.46 من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ولكن لا يزال من غير الواضح لنا كيف سيساعدنا نص الإعلان العالمي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وقرار المتابعة على بلوغ ذلك الهدف. وبناء على ذلك، امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على مشروع القرار.

أنتقل الآن إلى مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“، فقد امتنعنا عن التصويت. وتتفهم نيوزيلندا الإحباط الذي تشعر به دول الشرق الأوسط إزاء الفشل في إحراز تقدم

حاسم بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وقد شكل ذلك جزءا رئيسيا من اتفاق عام ١٩٩٥ لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لما بعد تاريخ انتهاء صلاحيتها. لقد رحبنا كل الترحيب بنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، مع ما انطوى عليه من وعد بإحراز التقدم عن طريق عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، وما زلنا نأسف بشدة على عدم تحقق ذلك على الرغم مما بُذل من جهود مكثفة في هذا الصدد. ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على العمل سوية للتوصل إلى نهج عملي ودائم يتيح إمكانية حقيقية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تشمل جميع دول المنطقة.

السيد تريخو بلانكو (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت السلفادور مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/73/L.54، ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، حيث يؤيد بلدي جميع الإجراءات والمبادرات الرامية إلى الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية على نحو قابل للتحقق. ومع ذلك، وللمرة الأولى، لم تقدم السلفادور النص. ويعترف بلدي بأنه في مجال نزع السلاح النووي، كما في أي مجال آخر من مجالات عمل اللجنة الأولى، قد توجد وجهات نظر متباينة بشأن سبل معالجة المسائل ذات الصلة. ومع ذلك، نعتقد أن اللجنة أولت دائما الأولوية لنزع السلاح النووي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية دون إبطاء وبلا شروط. ويحتوي مشروع القرار A/C.1/73/L.54 على صياغة نعتقد أنها يمكن أن تكون واقعية بقدر أكبر وقابلة لمزيد من النقاش على الرغم من تحديثها في هذا العام.

وتؤمن السلفادور إيمانا راسخا بأنه لا ينبغي إثارة شروط لتلبية التزامات سابقة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتعارض السعي لتغيير الصيغة المتفق عليها بتوافق الآراء في محافل نزع السلاح مع نزع السلاح النووي ويعرض للخطر سلامة الصكوك الأساسية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإن القول بأن نزع السلاح النووي يتوقف على تهيئة ظروف أمنية دولية معينة هو محاولة لتغيير النمط المتبع. إن اللغة التي يجب أن نحافظ عليها في اللجنة وفي جميع محافل نزع السلاح النووي يجب أن تتعلق بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتأمل السلفادور أن يجسد النص في العام المقبل دعوتنا إلى مقدم مشروع القرار بأخذ تلك الجوانب بعين الاعتبار وإدراجها في أقرب وقت ممكن في الدورات المقبلة. وإلا، فإن المشروع يواجه خطر أن يصبح نصاً بالياً، منقطع الصلة بحقائق الإطار القانوني للمسألة ومنحازاً في نهجه.

السيد عباني (الجزائر): في البداية، أعرب عن تعازي الوفد الجزائري للسفير جينغا، رئيس اللجنة الأولى.

يود وفد بلادي شرح تصويته على قرارين تم اعتمادهما في جلسة الأمس (انظر A/C.1/73/PV.26). أولا، أود أن أعيد التأكيد على التزام الجزائر الكامل بميثاق الأمم المتحدة وبقواعد العمل الجماعي المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بأهداف نزع السلاح النووي الذي يعتبر أولوية ملحة وعاجلة، وذلك بقصد ترسيخ واستتباب السلم والأمن والاستقرار في العالم.

وبخصوص مشروع القرار A/C.1/73/L.25، المعنون ”مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية“، فقد امتنعت بلادي عن التصويت على مشروع القرار وذلك انسجاما مع مواقفها وقناعاتها السابقة تجاه مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، والتي تم إبرامها خارج نطاق الأمم المتحدة. وهذا لا يخدم في نظرنا أهداف منع الانتشار ونظم نزع السلاح. كما ترى بلادي بأن هذه المدونة غير متوازنة وانتقائية، وهي لا تشمل جميع أنواع القذائف. كما أن بعض أحكامها يمكن تفسيرها بأنها تقييد للحق المشروع لكافة الدول في الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي، وهذا لا يتماشى مع مواقف بلادي بخصوص هذه المسألة.

ثانياً، بخصوص مشروع القرار A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، أشكر الوفد الياباني والوفود الأخرى المشاركة في تقديمه على جهودها في إعداد هذا المشروع. وكنا نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار شواغلنا العديدة والموضوعية المتعلقة بالكثير من المسائل ذات الأهمية القصوى لوفد بلادي، والتي تحتويها النسخة الحالية من هذا القرار، وخصوصا المواقف المبدئية التي طالما دافعت عنها بلادي.

ومن وجهة نظرنا، فإن مشروع القرار بصيغته الحالية لا يعكس حقيقة العديد من المبادئ والالتزامات التي اتخذتها المجموعة الدولية سابقا، وهو ما نلمسه من خلال إضعاف اللغة المعتمدة في الفقرات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما يُعد تراجعاً عن الالتزامات التي اتفقنا عليها في إطار مؤتمرات الاستعراض المختلفة، والتي نرى بأنها لا ترقى لطموحاتنا الوطنية باعتبار أن الجزائر طرف في هذا المعاهدات المحورية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

كما أن اللغة المعتمدة في مشروع القرار والمتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تتضمن إشارة واضحة وصريحة لدعوة جميع الدول المعنية بدون استثناء والمدرجة في المرفق الثاني للانضمام لهذه المعاهدة المحورية، مما يضعف الدعوة التقليدية التي كنا نوجهها بانتظام لهذه الدول من أجل حثها على التصديق على هذه المعاهدة من أجل تحقيق دخولها حيز التنفيذ. ومن جهة أخرى، فإن مشروع القرار لا يأخذ بعين الاعتبار بطريقة حازمة شواغلنا المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويتجاهل كلياً معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تم إبرامها في السنة الماضية، والتي تُعتبر إضافة جوهرية في جهود نزع السلاح النووي. ولكل هذه الأسباب التي قمت بشرحها، امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار ككل.

السيدة فاشاراكورن (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): يأخذ وفد تايلند الكلمة لشرح موقفه بشأن مشروع القرار A/C.1/73/L.44، المعنون ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“. وقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار لثلاثة أسباب رئيسية.

أولاً، تعتقد تايلند أن الضمان الحقيقي الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. فحظر استخدام الأسلحة النووية غير كافٍ لتحقيق هذا الهدف، لأنه لا يحمي المجتمع العالمي في النهاية من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية. ويبقى خطر التفجير العرضي أو غير المقصود أو بشكل غير مأذون به وارداً عندما تظل حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتكديسها مطروحة.

ثانيا، تؤيد تايلند جميع الجهود الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية من جانب جميع أصحاب المصلحة على كل المستويات. ونعتقد أن الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والشباب، فضلاً عن الأطراف الأخرى، يمكن أن يسهموا في دفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام. ولذلك، يجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح أكثر شمولا وديمقراطية حتى يتمكن من مناقشة هذه القضايا.

ثالثا وأخيرا، من المؤسف أن التطور التاريخي لنزع السلاح النووي لم ينعكس في الوثيقة. وتمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة أساسية نحو القضاء التام على الأسلحة النووية، وتعتقد تايلاند أن المعاهدة يمكن أن تكون نهجا فعالا لضمان نزع السلاح وإنقاذ البشرية.

السيد إيرايث إسبانيا (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): سيكون وفد بلدي ممتناً لو تفضلتم، سيدي، بالإعراب لرئيس اللجنة الأولى عن صداقتنا وتضامننا.

تود إسبانيا أن توضح موقفها من مشروع القرار A/C.1/73/L.33، المعنون ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من

الأسلحة النووية في أفريقيا‘‘. لقد مثل بدء نفاذ معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في عام ٢٠٠٩ إسهاما هاما في تعزيز السلام والأمن الدوليين، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية.

ولذلك، أعربت إسبانيا دائما عن تأييدها الثابت لأهداف معاهدة بليندابا، وترحب بدخول المعاهدة حيز النفاذ. وترتبط إسبانيا بعلاقات وثيقة مع البلدان الأفريقية وتبذل جهودًا كبيرة من خلال وزارتها للشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون لتعزيز التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية. كما أن إسبانيا على استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة امتلاك الدول الأطراف في معاهدة بليندابا القدرات اللازمة لتنفيذها بنجاح في أقاليمها. بعد دراسة متأنية للدعوة الموجهة إلى إسبانيا للانضمام إلى البروتوكول الثالث لمعاهدة بليندابا، قررت حكومة بلدي، بالتشاور مع البرلمان ومع مراعاة المبادئ التوجيهية المعتمدة بتوافق الآراء في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقا للقواعد المتفق عليها بحرية بين بلدان المنطقة المعنية، عدم التقيد بها، وهو ما أُبلغ به وديعُ المعاهدة آنذاك. وأود في هذا الصدد تسليط الضوء على مسألتين.

أولاً، لا تتضمن معاهدة بليندابا أي بند أو التزام أو ضمانة أو حماية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار لم تعتمده إسبانيا فعلا على كامل إقليمها الوطني. وبموجب عضوية إسبانيا في هيئات دولية مختلفة، فقد وضعت مجموعة من التدابير والضمانات في إطار الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية واتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تتجاوز نطاق محتوى معاهدة بليندابا وفي الوقت نفسه تكملها.

ثانياً، إن أراضي إسبانيا بأكملها خالية من الأسلحة النووية للاستخدام العسكري منذ عام ١٩٧٦. وأعاد البرلمان التأكيد على حظر استحداث وتركيب أو تخزين الأسلحة النووية في جميع أنحاء الأراضي الإسبانية عندما انضممنا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٨١، كما تم إقراره في الاستفتاء الاستشاري الذي تم إجراؤه في آذار/مارس ١٩٨٦. لذلك اتخذت إسبانيا جميع التدابير اللازمة لضمان تطبيق محتوى معاهدة بليندابا في كامل إقليمها الوطني.

لقد انضمت إسبانيا إلى توافق الآراء بشأن مشروع قرار اللجنة الأولى هذا منذ تقديمه للمرة الأولى في عام ١٩٩٧. ومع ذلك، فإن الوفد الإسباني لا يعتبر نفسه طرفاً في توافق الآراء المشار إليه في الفقرة ٥. ولهذا السبب، فإننا نعمل مع الوفود الأخرى للتوصل إلى صيغة أكثر توازناً تكون مقبولة لجميع الأطراف. ونحن على ثقة من أن المحادثات بشأن مشروع القرار ستسفر عن نتائج مرضية في الدورات المقبلة.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أثير عدة نقاط فيما يتعلق بتعليل اليابان لتصويتها.

أولا، امتنعت اليابان عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1. إننا نتشاطر التطلع إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على أساس قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وستسهم تلك المبادرة في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن تعزيز السلام والأمن الإقليميين والعالميين.

ومن ناحية أخرى، نرى أن من الأهمية بمكان أن يشجع مجتمع معاهدة عدم الانتشار برمته على إنشاء هذه المنطقة على أساس الترتيبات التي توصلت إليها دول المنطقة المعنية بحرية. وإذا عُقد أي مؤتمر بشأن هذه المسألة، فمن الأهمية بمكان ضمان مشاركة جميع دول الشرق الأوسط والدول الثلاث

المشاركة في الدعوة بموجب قرار عام ١٩٩٥. وعند الاقتضاء، فإن اليابان على استعداد لدعم وتيسير الجهود التي تبذلها جميع دول الشرق الأوسط والدول الثلاث الراعية لعقد مؤتمر دولي يستند إلى اتفاق من جانب تلك الدول. وقد قمنا بالتصويت استنادا على تلك الأسباب.

ومن باب الانضباط في الميزانية، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الآثار المترتبة عن مشروع القرار، ولا سيما تكاليف عقد مؤتمر لمدة أسبوع في المقر حتى الانتهاء من الاتفاق الدولي. يجب علينا خفض التكلفة عن طريق الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية والتوثيق.

ثانيا، أود أن أعلل تصويتنا مُعارضين لمشروع القرار A/C.1/73/L.24، المعنون ”معاهدة حظر الأسلحة النووية“. وبوصف اليابان البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري أثناء الحرب، فإنها تتشاطر تماما هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن الضروري أن تعمل جميع الدول معا وأن تتخذ إجراءات موحدة بناءً على فهم واضح للأثر الإنساني للأسلحة النووية، فضلا عن إجراء تقييم موضوعي لواقع بيئتنا الأمنية القاسية. ونضع في اعتبارنا جميع النهج المختلفة، بما في ذلك الإطار القانوني، لتحقيق هدفنا المشترك. وبما أنه يفصلنا أقل من عامين على انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، تعتقد اليابان بقوة أنه ينبغي لجميع الدول أن تعمل معا وأن تركز على اتخاذ تدابير ملموسة وعملية للنهوض بنزع السلاح النووي، بغض النظر عن اختلافاتها في النهج المتبع لتحقيق هدفنا المشترك.

وأخيرا، بدافع من نفس المنطق كما في عام ٢٠١٧، صوتنا مؤيدين لمشروع A/C.1/73/L.23رارقلا، المعنون ”العواقب الإنسانية للأسلحة النووية“، وامتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.57، المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“، ومشروع القرار A/C.1/73/L.62، المعنون ”الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية“. وأود أن أتوقف توفيرا للوقت.

السيد تيتوانا ماتانغو (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يقدم هذا التعليل للتصويت على مشاريع القرارات، A/C.1/73/L.26 و A/C.1/73/L.44 و A/C.1/73/L.54.

في مناسبات عديدة، أعلنت إكوادور الحاجة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة. ولم تكتف إكوادور بالدعوة إلى التصديق على المعاهدة بل صدقت عليها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وأتمت إنشاء محطة للنويدات المشعة ومحطة للرصد دون الصوتي في جزر غالاباغوس، وفقاً لالتزاماتها بموجب المعاهدة. إن تصويت إكوادور على الإبقاء على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يدل على دعمنا الثابت للنداء العالمي لدخولها حيز النفاذ.

وبالمثل، يأسف وفد بلدي لأن هذه الفقرة لا تزال تتضمن إشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). وترى إكوادور أن القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) كان محاولة من مجلس الأمن للتدخل في تطبيق المعاهدة التي فتح باب التوقيع عليها من جانب الجمعية العامة، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والتي تم إنشاء لجنة تحضيرية وأمانة فنية مؤقتة لإضفاء طابع العالمية عليها، والمناط بها أيضاً مهمة وضع نظام للتحقق من دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وقد كان اتخاذ القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) محاولة من مجلس الأمن لإقرار الحق في التدخل في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي لا تنص عليه المعاهدة. وليس في أحكام ميثاق لأمم المتحدة ما يمنح مجلس الأمن الحق في التدخل في علم الصكوك الدولية. بيد أن المادة ١٣ من الميثاق تمنح الجمعية العامة ذلك الحق. وبالتالي، فإن اتخاذ القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)

لن يسرع بأي حال من الأحوال من بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولن يساعد نظامها للتحقق. سوف تدخل المعاهدة حيز النفاذ عندما توقع أو تصدق عليها جميع الدول المدرجة أسماؤها في المرفق ٢، والتي لم تفعل ذلك بعد، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي روجت للقرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) وأيدته. فلنرفض حالات تحويل الانتباه الهادفة لإخفاء تلك الحقائق. وينبغي للدول الثمانية المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن توقع أو تصدق عليها حتى يتسنى بدء نفاذها. نكرر دعوتنا إلى حذف الإشارات إلى قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) في المرة التالية التي يتم فيها عرض مشروع النص، حيث لن تساهم هذه الإشارات في دخول المعاهدة حيز النفاذ أو في تسهيله أو التعجيل به.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.44، المعنون ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“، صوتت إكوادور مؤيدة القرار لأننا نؤيد الجهود الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن بلدي يرى أن الطريق لتحقيق ذلك الهدف هو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية الحالية، وهي صك عالمي ملزم قانوناً مفتوح لجميع الدول للتوقيع عليه ويحظر بالفعل وبصورة صريحة استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها.

أخيرا، أود أن أنتقل إلى مشروع القرار A/C.1/73/L.54. أجرت إكوادور تحليلا مفصلا لمشروع القرار A/C.1/73/L.54 المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ حيث أننا نشاطر تماما المشاعر التي يعبر عنا عنوانه. ويقدر وفد بلدي إعادة تقديم مفاهيم مهمة في بعض الفقرات تتعلق بنزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية، مثل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإزالة التامة لترساناتها النووية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومع ذلك، يشعر وفد بلدي بالقلق من الإبقاء على الفقرات المعدلة في العام الماضي، مما يضعف النص ويقلل من طموحه في السعي لتحقيق الهدف المحدد في عنوانه. وعلاوة على ذلك، لا يزال الدافع وراء مشروع القرار هو تهيئة الظروف لنزع السلاح النووي، الأمر الذي لا يؤيده بلدي. ونحن ندرك أن مقدم مشروع القرار الرئيسي قد رمى إلى سد الثغرات بين المواقف المختلفة بشأن هذه القضية الحساسة، ونحن معجبون بجهودهم. بيد أن جسوراً كهذه يجب أن تبنى على أساس متين وثابت، فالأولوية هي لنزع السلاح النووي، والحاجة الملحة لإيجاد عالم خالٍ من هذه الأسلحة دون وضع أي شروط مسبقة. ويأمل وفد بلدي أن يشمل مشروع القرار في العام المقبل جميع الجوانب والتقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك أحد أهم الإنجازات التي تحققت في عصرنا ألا وهو معاهدة حظر الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يمكننا من دعم مشروع القرار.

السيد ميناشي مورينو (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الوفد الإسرائيلي، أود أن أعرب عن تعازينا للسفير جينغا وأسرته.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.1، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط“ فقد استغرق التوصل إلى توافق الآراء بشأن النص وقتاً طويلاً وجهوداً دولية كبيرة. وعلى الرغم من أن لدى إسرائيل تحفظات شديدة بشأن هذا القرار تم الإعراب عنها كل عام في تعليلاتنا للتصويت، فقد أيدت إسرائيل القرار من أجل تحقيق توافق الآراء، حيث أن نهج إسرائيل الثابت كان بنّاء على الدوام.

ومن المؤسف للغاية أن مجموعة الدول العربية انتهكت تلك الممارسة الراسخة من خلال فرض مشروع القرار الجديد الأحادي والمدمر A/C.1/73/L.22/Rev.1 المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة

الدمار الشامل في الشرق الأوسط‘‘. فقد غيرت المجموعة العربية الوضع القائم. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكر في المناقشة العامة والمناقشات حول مجموعة ’’الأسلحة النووية‘‘لن تتعاون إسرائيل من الآن فصاعدا مع المبادرات الإقليمية لتحديد الأسلحة. ويؤسفنا أننا لا نرى الحماس نفسه من أنصار مشروع القرار لإيجاد حل للتهديدات والتحديات الحقيقية التي تواجه الشرق الأوسط.

وقدّمت المجموعة العربية مرة أخرى مشروع القرار A/C.1/73/L.2 المعنون ’’خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط‘‘ والذي صوتت إسرائيل معارضة له. وهذه محاولة يائسة لصرف انتباه اللجنة الأولى عن تحديات الانتشار الحقيقية التي تواجه الشرق الأوسط. ولا يخدم هذا النهج مصالح دول المنطقة ولا مصالح المجتمع الدولي. إن مشروع القرار لم يشوه الحقيقة فحسب، لكنه أخفق أيضا في مواجهة مخاطر أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بصورة حقيقية. وينبغي لهذا الأمر أن يقلقنا جميعا، لأن مشروع القرار يقوض أي محاولة لمواجهة التهديدات الإقليمية بصورة فعالة، ويحد من فرص الحوار الحقيقي والبنّاء بين دول المنطقة. وإننا نرفض مشروع القرار برمته. ولن يُكتب النجاح لمحاولات التشتيت أو التحويل أو اتباع الطرق المختصرة من خلال تقديم مشاريع قرارات منحازة وتعبر عن رأي جانب واحد في حيز متعدد الأطراف.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.10، المعنون ’’القذائف‘‘، فإننا نواجه نفس الوضع المحير عاما تلو الآخر، حيث تقدم الدولة العضو جمهورية إيران الإسلامية مشروع قرار يتعلق بالقذائف، وهي تفعل ذلك لزيادة الأمر سوءا في إطار مجموعة ’’الأسلحة النووية‘‘. إن إيران دولة منتهكة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تجب عن الأسئلة المتعلقة ببرنامجها النووي السري حتى يومنا هذا، في الاستمرار في إخفاء المعلومات والمواقع ذات الصلة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، تنتهك إيران أيضاً العديد من قرارات مجلس الأمن والصكوك المتعلقة بتحديد الأسلحة بشأن بانتشار القذائف نظراً لمشاركتها القوية في انتشار القذائف والصواريخ إلى العديد من المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط وبرنامجها النشط للبحث والتطوير، بما في ذلك الرؤوس الحربية الحاملة لأسلحة الدمار الشامل. ومن وجهة نظرنا، فمن غير المعقول أن تقدم إيران مشروع قرار بشأن القذائف على الرغم من أنها لا تستجيب بصورة مناسبة لهذه المسائل. ولذلك فقد صوتت إسرائيل معارضة لمشروع القرار.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، المعنون ’’عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط‘‘فمن المؤسف للغاية أن المجموعة العربية جلبت تلك المبادرة المعيقة لمنتدى الحد من التسلح هذا، وذلك بدلاً من مواجهة التحديات الأمنية الحقيقية والفتاكة في الشرق الأوسط. وكما ذكرنا في مداخلاتنا السابقة، كان نهج إسرائيل الثابت دائما، وأكرر دائما، بنّاءً على مدى العقود القليلة الماضية. ومع ذلك، يبدو أن المجموعة العربية مهتمة مرة أخرى بإنشاء منصة أخرى لإقصاء إسرائيل، واستخدام أسلوب الإملاء عليها بدلاً من المناقشة معها، وإشراك أطراف ثالثة بدلاً من أطراف مباشرة، واستخدام نهج لا نهائي بدلاً من اتباع نهج شامل مفتوح أمام جميع أعضاء المنطقة. إنها لا تحترم اعتبارات الأمن القومي وتستخدم نهجاً مدمراً وأحادي الجانب. ومن الواضح أن الموقف الإسرائيلي معروف جيداً. وقد اختارت المجموعة العربية مثل هذا المسار عمدا وهي مدركة أن إسرائيل لا تستطيع ولن تتخذ هذا النهج. ويدفع مشروع القرار إسرائيل إلى موقف لن يسمح لها بعد الآن بالتعاون مع المبادرات الإقليمية لتحديد الأسلحة في المستقبل. وننوهي في ذلك الصدد، التصويت معارضين لأي مبادرة من هذا القبيل في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة.

لقد صوتت إسرائيل مرة أخرى معارضة لمشروع القرار A/C.1/73/L.24 المعنون ”معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية“. وتستند تحفظات إسرائيل العميقة على تلك المبادرة إلى اعتبارات موضوعية وإجرائية. ويتعين التأكيد على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تنشئ أو تسهم في وضع أو تشير إلى وجود قانون دولي عرفي يتعلق بموضوع المعاهدة أو مضمونها. وعلاوة على ذلك، لا تعكس المعاهدة القواعد القانونية التي تنطبق على الدول غير الأطراف في المعاهدة ولا تغير بأي حال من الأحوال الحقوق القائمة أو التزامات تلك الدول.

لقد صوتت إسرائيل مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/73/L.26 المعنون ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“ على أساس تأييدها الثابت للمعاهدة التي وقّعنا عليها في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من موقف إسرائيل المؤيد من المعاهدة على النحو المبين أعلاه، لم نتمكن من تأييد الصياغة الواردة في مشروع القرار A/C.1/73/L.26 برمته، ولا سيما الفقرة السابعة من الديباجة والفقرات ١ و ٦ من المنطوق. سوف تتاح النسخة الكاملة من بياننا تعليلا للتصويت على مشروع القرار على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.58، ”معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“، إن قدرة هذه المعاهدة على التصدي لتحديات الانتشار، بما في ذلك عدم امتثال الدول لالتزاماتها الدولية في المجال النووي، أمر مشكوك فيه. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشرق الأوسط. لقد كان موقف إسرائيل منذ زمن طويل هو أن فكرة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تكون جزءا من هيكل أمني إقليمي جديد يُتفق عليه بتوافق الآراء، وهي شروط أساسية لا تزال بعيدة كل البعد عن الوفاء بها.

السيد يونغ جين بيك (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/73/L.54، ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ (انظر A/C.1/73/PV.26). وتشير حكومة بلدي على وجه الخصوص إلى ضرورة تذكر أولئك الذين عانوا من استخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، امتنعنا عن التصويت لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أن العبارات في مشروع القرار المتعلقة بضحايا القنبلة الذرية كان ينبغي صياغتها بطريقة أكثر ملاءمة بحيث يأخذ النص في الاعتبار الكامل جميع الضحايا، بغض النظر عن الجنسية. وبناء على ذلك، تحترم جمهورية كوريا روح مشروع القرار والمسائل التي يعتزم تعزيزها كافة.

السيدة شاليسكان (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد تركيا بيان تعليل التصويت على مشروع المقرر A/C.1/73/L.22/Rev.1 الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.26). وأدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن ضمان السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط له أهمية حاسمة بالنسبة لتركيا باعتبارها من البلدان المجاورة للمنطقة. وفي هذا الصدد، تواصل تركيا دعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. وبذلك الفهم، نحن ملتزمون التزاما تاما بقرار عام ١٩٩٥ ونتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ٢٠١٠. ومن المؤسف أن المؤتمر الذي كان من المتوقع عقده لهذا الغرض في عام ٢٠١٢ لم يتحقق. وهناك حاجة بالتأكيد إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

وبعد دراسة متأنية، قررت تركيا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1. فمشروع القرار إلى قيام الجمعية العامة بالتصويت لعقد مؤتمر لإبرام معاهدة لا يمكن أن تعد صكاً عالمياً. وبينما نأسف لعدم انعقاد مؤتمر حول إنشاء هذه المنطقة، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل

المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فإننا نشعر بالقلق لأن العملية المتوقعة في مشروع المقرر لن تسفر عن نتيجة فعالة.

وستواصل تركيا بذل الجهود في المحافل المتعددة الأطراف ومن خلال الاتصالات الثنائية لإحراز التقدم في هذه المسألة حيثما كان ذلك مناسباً. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف الحوار من أجل المساهمة في العملية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) :بداية أود أن أتقدم إلى رئيس اللجنة، الممثل الدائم لرومانيا، بتعازينا الخالصة ونتمنى له ولعائلته الصبر.

لقد صوت وفد بلادي مؤيدا لمشروعي القرارين A/C.1/73/L.1، المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط''، و A/C.1/73/L.2 ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط''، والمقرر A/C.1/73/L.22/Rev.1 المعنون ''عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط''.

لقد صوتنا مؤيدين إيماننا منا بالأهمية القصوى لهذه المسألة على الأمن والسلم في منطقتنا وفي العالم، وكذلك لإيماننا الكامل بضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن الجمهورية العربية السورية كانت من أوائل الدول التي دعت إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية منها وذلك منذ انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار في العام ١٩٦٩.

وكانت بلادي قد تقدمت بمبادرة تهدف إلى تحقيق هذا الهدف النبيل من خلال مشروع قرار تقدمنا به إلى مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في نهاية العام ٢٠٠٣، وذلك في إطار رقابة دولية جماعية وتحت إشراف الأمم المتحدة وبما يعزز دور الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح. إلا أن وفد الولايات المتحدة آنذاك هدد باستخدام الفيتو ضد المشروع الذي ما يزال باللون الأزرق في مجلس الأمن وندعو الدول الأعضاء في المجلس باعتماده.

ومع أن هناك إجماعاً عالمياً بأن الخطر الحقيقي الوحيد في منطقة الشرق الأوسط يكمن في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وامتلاكها وسائل إيصال هذا السلاح إلى مناطق بعيدة جداً عن المنطقة، إضافة إلى امتلاكها ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلا أن البعض ممن يكابرون على هذا الواقع الجلي للعيان يحلو لهم فتح جبهات وهمية للجدل البيزنطي العقيم للدوافع المشبوهة غير النزيهة وغير الموضوعية.

إن الولايات المتحدة هي من يحمي ويغطي على الترسانة النووية والبيولوجية والكيميائية لإسرائيل، وهي من يختلق الذرائع الواهية للحفاظ على ترسانتها الكيميائية، وهي من دمر العراق بكذبة أسلحة الدمار الشامل. كما أنها من انسحب من الاتفاق الدولي مع إيران ومن قطع التمويل عن الأونروا وانسحب من اليونيسكو وانسحب من مجلس حقوق الإنسان وعطل عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ ويهدد بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية. أقول إن من يفعل كل ذلك لا يحق له أن يوجه للجمهورية العربية السورية الاتهامات المزورة والكاذبة باستخدام أسلحة كيميائية، وخاصة حين يكون سجله التاريخي حافلاً، وبوقائع مثبتة وليست مفبركة، باستخدام السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي ضد المدنيين في أنحاء كثيرة من هذا العالم.

لقد صوتت بلادي مُؤيدة لمشروع القرار الصادر بالوثيقة A/C.1/73/L.46، والمعنون ''الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية''، وذلك تقديراً منها للجهود التي يقوم بها فخامة الرئيس نور سلطان نزار باييف، رئيس جمهورية كازاخستان الصديقة، وإيماناً منها أيضا بأهمية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك فان وفد بلادي قد صوت

بالامتناع على الفقرة التمهيدية ٩ التي تشير إلى خطة الأمين العام حول نزع السلاح، وهي خطة تضمنت اتهامات لبلادي سورية لا أساس لها من الصحة، وكنا قد دحضناها بشكل علمي وقانوني معروف لأعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الخطة قد تضمنت عيباً جسيماً تمثل في الإشارة إلى تنظيم داعش الإرهابي باسم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ دون وضعها بين أقواس، بما يعطي الانطباع بأن الأمانة العامة قد اعتمدت هذا الاسم لتنظيم داعش الإرهابي وروجت له كدولة، وهذا يتناقض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. لكل هذه الأسباب المبدئية، لا يمكننا أن نقبل إدراج هذه الفقرة، لكننا بطبيعة الحال صوتنا مُؤيدين لمشروع القرار في مجموعه. ليست لدينا أية مشكلة مع مبادرة الرئيس الكازاخستاني ولكن لدينا مشكلة محددة مع الفقرة التي تشير إلى أجندة الأمين العام لنزع السلاح للأسباب التي أشرت إليها آنفا.

لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/73/L.26، المعنون ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“، حيث أكدت بلادي دائماً أن معاهدة بمثل أهمية وحساسية هذه المعاهدة، لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاهل القلق المشروع للدول غير النووية والتي تمثل الغالبية العظمى لدول العالم. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاهل القلق المشروع للدول غير النووية والتي تمثل الغالبية العظمى لدول العالم، والتي لم تقدم لها ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

إن نص المعاهدة لا يشير صراحة إلى عدم شرعية استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. إضافة إلى ذلك، لم يتضمن نص المعاهدة أي التزام من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص من ترسانتها النووية خلال مدة معقولة، كما أن المعاهدة لم تدعو بشكل صريح إلى عالمية معاهدة عدم الانتشار لوضع حد لهذا الانتشار من كافة جوانبه.

إن بلادي سورية تنظر إلى الثغرات الجوهرية في المعاهدة ببالغ القلق لأن إسرائيل تنفرد بحيازة السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتعمل على تطويرها نوعا وكما، وترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتها النووية تحت نظام تحقق ورقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كل ذلك يعرقل ويهدد المساعي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويعرض المنطقة والعالم لمخاطر التهديد النووي الإسرائيلي دون أي رد فعل دولي. ولهذه الأسباب امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار هذا. كما يود وفد بلادي تسجيل تحفظه على كافة الفقرات لجميع القرارات والمقررات التي تم اعتمادها أو سيتم اعتمادها لاحقا وفيها إشارة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

بخصوص مشروع القرار A/C.1/73/L.58، المعنون ”معاهدة حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“، فقد امتنع وفد بلادي عن التصويت عليه مرة أخرى، لأن مقدمي مشروع القرار لم يراعوا الملاحظات التي قدمناها وغيرنا من الوفود بشأن ضرورة أن يشمل مشروع القرار مخزونات المواد الانشطارية. ولا نزال نؤمن بأن مؤتمر نزع السلاح هو الإطار الوحيد والصحيح للتفاوض بشأن اتفاقية حول المواد الانشطارية ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن يتفق عليه في المؤتمر، وإن ما صدر عن الاجتماعات التي عقدها فريق الخبراء الحكوميين لا يمكن أن يشكل بأي حال من الأحوال أي التزام أو وثيقة يمكن البناء عليها، فهي تعبر عن آراء الدول التي شاركت في تلك الاجتماعات فقط.

بخصوص مشروع A/C.1/73/L.25رارقلا، المعنون ”مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية“، فقد امتنعنا مرة أخرى عن التصويت، إذ أن النهج الذي تتبعه بعض الدول في إبرام بعض الصكوك خارج الأمم المتحدة هو نهج مضر بنظام عدم الانتشار وآليات نزع السلاح. إن هذا النهج

يدفع نحو اتجاهات معاكسة لهدف نزع السلاح. إن المدونة انتقائية وتمييزية وتتناول من زاوية محددة فقط مسألة الانتشار، ولا تبحث في الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى هذا الانتشار. وسأكتفي بهذا القدر.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفدي الكلمة لتعليل تصويته على مشاريع القرارات A/C.1/73/L.1 و A/C.1/73/L.2 و A/C.1/73/L.25، وكذلك مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1 (انظر A/C.1/73/PV.26).

لقد صوتت إيران مُؤيدة مشروع القرار A/C.1/73/L.1، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط“. واقترحت إيران إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤. ومنذ ذلك الحين، لم تصوت أي دولة عضو على الإطلاق مُعارضة القرار السنوي ذي الصلة، ومنذ ثمانينيات القرن العشرين تم اعتماده دون تصويت. إن اعتماد القرار بتوافق الآراء لمدة ٣٤ سنة تعبير واضح عن الدعم العالمي القوي لإنشاء هذه المنطقة. ويعترف مشروع القرار بالدور الأساسي للأمم المتحدة، ويدعو الطرف الإقليمي المعني للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعاون في إنشاء تلك المنطقة، وفي في الوقت نفسه الامتناع عن أي عمل يتعارض مع كل من نص وروح مشروع القرار.

إن كسر الولايات المتحدة لتوافق الآراء الذي دام ثلاثة عقود بشأن القرار يجسد النهج الانفرادي والسلوك المتهور وقرارات دولة حائزة للأسلحة النووية تحملت التزامات ومسؤولية دولية باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل التنفيذ الفوري لقرار عام ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط. وإنه يثبت مرة أخرى أن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً يعول عليه.

كما صوتت إيران مُؤيدة مشروع القرار A/C.1/73/L.2، المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. ويجسد مشروع القرار قلق الغالبية العظمى من الدول من أن النظام الإسرائيلي، باعتباره النظام الوحيد غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يمثل خطر الانتشار النووي في المنطقة. ويعترف مشروع القرار A/C.1/73/L.2 بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كتدبير مهم لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. إننا نؤيد تأييدا تاما الفقرتين ٥ و ٦، اللتين تدعوان إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون مزيد من التأخير، وإلى التخلي عن حيازة الأسلحة النووية بالإضافة إلى إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما صوتت إيران مُؤيدة مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1، المعنون ”عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط“. واستند هذا التصويت إلى موقفنا المبدئي والثابت، فضلا عن الأسباب التالية.

أولاً، يتماشى مشروع القرار مع المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تسمح بإبرام ترتيبات إقليمية لصون السلام والأمن الدوليين.

وثانياَ، إنه يتماشى مع المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعترف بحق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية من أجل ضمان عدم وجود أي أسلحة نووية إطلاقاً في أراضيها.

ثالثا، إنه يتماشى مع القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، والذي يدعو جميع دول المنطقة إلى:

> ”اتخاذ خطوات عملية في المحافل المناسبة بهدف إحراز تقدم نحو [...] إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها

بصورة فعالة.“ (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق، الفقرة ٥)

رابعاً، إنه يتماشى مع الخطوات العملية مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ لمتابعة التنفيذ الفوري لقرار عام ١٩٩٥.

خامساً، يعترف بالدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

سادساً، يدعو إلى عملية قائمة على توافق الآراء تهدف إلى وضع معاهدة ملزمة قانوناً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأخيراً، وليس آخراً، يؤكد من جديد المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق المقدمي الثلاثة لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

كشفت الولايات المتحدة وإسرائيل عن موقفهما المنافق بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بتصويتهما معارضين مشروع القرار A/C.1/73/L.22/Rev.1. وعلى الرغم من ادعاءاتهما بالالتزام بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، فإنهما في الواقع العملي ترفضان أي جهود دولية ملموسة تحت رعاية الأمم المتحدة لإنشاء تلك المنطقة. كما ترفضان بوقاحة المشاركة في أي عملية، حتى تلك تستند إلى توافق في الآراء.

من وجهة نظر المجتمع الدولي، يؤكد اعتماد مشروع القرار من جديد أن الأسلحة النووية في أيدي النظام الإسرائيلي، الذي ارتكب أعمال الاحتلال والعدوان وجميع الجرائم الدولية الأساسية الأربع، تشكل أخطر تهديد لأمن الشرق الأوسط ولنظام عدم الانتشار. كما يؤكد من جديد أن غالبية الدول ترى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيعزز القواعد القانونية المتعلقة بنزع السلاح النووي وحظر الأسلحة النووية وانتشارها وسيوطد السلام والأمن العالميين.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/73/L.25، المعنون ”مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية“، فقد حافظت إيران على موقف ثابت بشأن مدونة لاهاي لقواعد السلوك منذ عام ٢٠٠٤ حين تم تقديم مشروع القرار لأول مرة. وتمشيا مع هذا الموقف الثابت، صوت وفدي مرة أخرى معارضا لمشروع القرار للأسباب التالية:

إن مدونة لاهاي لقواعد السلوك منبثقة عن نظام إقصائي وتمييزي لمراقبة الصادرات، معروف باسم نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، والذي يفرض قيودا على العديد من السلع والمعدات والتكنولوجيات والدراية الفنية المتعلقة بتطبيقات سلمية. ومدونة لاهاي لقواعد السلوك ليست نصاً تم التفاوض عليه دوليا ولا يمكن اعتبارها كذلك. فقد صيغت واعتُمدت خارج الأمم المتحدة بمعرفة عدد من المشاركين في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف بطريقة انتقائية وغير شفافة وغير متوازنة. وعلى الرغم من دعوة بلدان أخرى إلى المشاركة في المرحلة الأخيرة من العملية، لم تؤخذ أي من وجهات نظرهم تقريباً في الاعتبار. وبالتالي، فإن نتيجة هذه العملية المعيبة واضحة بجلاء، حيث تتمثل في مدونة قواعد سلوك معيبة تماماً وتشوبها أوجه قصور أساسية خطيرة.

وفي حين يشكل وجود وتطوير قذائف تسيارية مزودة برؤوس نووية التهديد الرئيسي للأمن الإقليمي والعالمي، فإن مدونة لاهاي لقواعد السلوك تلتزم الصمت تماما إزاء هذا التهديد، كما أنها لا تدعو إلى وضع حد لتطوير القذائف التسيارية المزودة برؤوس نووية من قبل الدول الحائزة لها. وبناءً على ذلك، في حين تقر مدونة لاهاي عملياً بحيازة عدد قليل من المشاركين في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف لقذائف تسيارية مزودة برؤوس نووية، فإنها تهدف إلى ثني الآخرين عن

امتلاك قذائف تسيارية مزودة برؤوس حربية تقليدية في ممارسة لحقهم الطبيعي في الدفاع عن النفس وتحقيق الأمن.

إن الرسالة التي توجهها مدونة لاهاي قواعد السلوك واضحة، ومفادها أن لبعض الدول الحق في تطوير وحيازة واستخدام القذائف التسيارية من أي نوع، فيما يجب منع الدول الأخرى، بما فيها تلك المستهدفة بتلك القذائف، بكل الوسائل الممكنة من تطوير أي نوع من القذائف التسيارية المزودة برؤوس حربية تقليدية، على الرغم من عدم وجود قاعدة قانونية مقبولة دولياً تحول دون استحداث وحيازة القذائف التسيارية.

ويتمثل أحد أوجه القصور الرئيسية الأخرى في مدونة لاهاي لقواعد السلوك في تعمدها عدم التمييز بين برامج مركبات الإطلاق الفضائية وبرامج القذائف التسيارية. ونتيجة لذلك، يتجاهل النص حقوق الدول الناشئة في ارتياد الفضاء في الاستفادة من التطبيقات السلمية المتعلقة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة لمركبات الإطلاق الفضائية، وذلك من خلال إدراج شروط تعسفية وقيود للحصول على المساعدة والتعاون في مجال مركبات الإطلاق الفضائية لغير المشاركين في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. والرسالة واضحة مرة أخرى: يحق لبعض الدول حيازة هذه التكنولوجيات وللدول الأخرى، في أحسن الأحوال، الحق في عدم استبعادها من الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ومن أجل ممارسة هذا الحق، ليس أمام هذه الدول خيار سوى الاعتماد على من يملكون هذه التكنولوجيات.

السيدة سانشيس رودريغيس (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): ينضم وفد بلدي أيضاً إلى جميع الوفود الأخرى التي أعربت عن تضامنها وتعازيها لرئيس اللجنة الأولى.

سأتوخى الإيجاز الشديد. يود الوفد الكوبي أن يدرج في محاضر جلسات اللجنة نيته بخصوص التصويت على مشاريع القرارات وفقراتها المنفصلة، فضلا عن المقررات، التي اعتُمدت في الجلسة التي عقدتها اللجنة أمس، وفقا للنظام الداخلي، وأن يُدرج ذلك في تقارير اللجنة. وسنتيح أيضا مشاريع بياناتنا وتعليلاتنا للتصويت قبل التصويت وبعده حتى يجري التعبير عنها أيضاً في إجراءات اللجنة.

السيدة غارسيا غوتيريس (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن بطلب منكم، سيدي، الإعراب عن أطيب تمنياتنا للسفير جينغا وأسرته في هذا الوقت العصيب.

آخذ الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت على مشروع القرار، A/C.1/73/L.54، المعنون ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. لقد أيدت كوستاريكا مشروع القرار في الماضي. ونعتقد أن روحه إيجابية وتتماشى مع تطلعاتنا إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومع ذلك، في هذه المناسبة، فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار، كما فعلنا العام الماضي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرار، نعتقد أنه قد تم إضعاف النص بصورة كبيرة إلى جانب أنه يعيد تفسير الالتزامات المُتعهد بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء النظر إلى الالتزامات والتعهدات الطويلة الأجل المتعلقة بنزع السلاح باعتبارها رهنا بالظروف الأمنية العالمية. ومن نفس المنطلق، يعتقد بلدي أنه لا يمكن تجاهل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وأنه يجب الاعتراف بالمعاهدة بوصفها صكا أساسيا وجزءا مكملا لآلية نزع السلاح. ونأمل أن نتمكن مرة أخرى من تأييد النص في المستقبل. وفي هذه الأثناء، ما زلنا منفتحين على الحوار البناء والتعاون مع اليابان، الدولة المقدمة لمشروع القرار، وجميع الدول الأعضاء الأخرى بهدف تحقيق نزع السلاح النووي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق تعليل التصويت بعد التصويت على المجموعة ١، ”الأسلحة النووية“.

وقبل أن أعطي الكلمة لأولئك الذين طلبوا حق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن المترجمين الشفويين سيغادرون في الساعة ١٨/١٠. ولذلك، أدعو الممثلين إلى استخدام لغة يفهمها أعضاء اللجنة.

وأود أيضاً أن أُذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى لممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق والمداخلة الثانية بخمس دقائق.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): تقدم ممثل الولايات المتحدة في بيانه يوم أمس (انظر A/C.1/73/PV.26) بالعديد من المغالطات، كما هي العادة، والاتهامات والمعلومات الملفقة. وعليه، فإن ممثل الولايات المتحدة هو آخر من يحق له توجيه الاتهامات للدول الأخرى، إذ تعمل بلاده على تقويض كافة الجهود الدولية المتعددة الأطراف، ليس في مجال نزع السلاح والأمن الدولي فقط، بل على كافة الأصعدة، وهذا واضح للجميع. من يقوم بالانسحاب من المعاهدات والاتفاقيات الدولية؟ أليست هي الولايات المتحدة؟ ألم تهدد، أو بالأحرى أعلنت، أنها ستنسحب من اتفاقية هامة جداً ليس فقط للدول النووية وإنما لكافة الدول في العالم كونها إحدى الاتفاقيات الهامة في مجال نزع السلاح النووي؟ ألا وهي معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى المبرمة في عام ١٩٨٧.

إن النظام الحاكم في الولايات المتحدة يفعل كل ما بوسعه لتقويض الاستقرار العالمي وينشر أسلحة نووية في انتهاك فاضح لالتزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار بشكل رسمي في خمس دول وبشكل غير رسمي في كثير من الدول، ولن نتطرق إلى أسمائها الآن. لو أردنا فقط التحدث أو سرد فقط انتهاكات الإدارات الأمريكية المتعاقبة لميثاق الأمم المتحدة وللاتفاقيات الدولية، فلربما سنكون بحاجة إلى شهر كامل فقط لعملية السرد وليس للدخول في تفاصيل كل انتهاك.

إن الولايات المتحدة تقوم بمساعدة إسرائيل على تطوير برامجها العسكرية النووية والكيميائية والبيولوجية في انتهاك لكافة التزامات الولايات المتحدة في الاتفاقيات الثلاث، كما تقوم بتزويد والإشراف على نقل المواد الكيميائية السامة من خارج سورية إلى داخلها، ومن مناطق يسيطر عليها التنظيمين الإرهابيين جبهة النصرة وداعش، ومن مناطق أخرى داخل سورية حيث تتواجد القوات الأمريكية بشكل غير شرعي وتقوم باحتلال أجزاء من أراضي بلادي، وقلنا لهم في السابق عليهم أن يغادروا بأسرع وقت ممكن.

إن الولايات المتحدة، ولعلم الجميع، لم تهاجم يوما تنظيم داعش، بل قامت بنقل قياداته من مكان إلى آخر. وتقوم بالتعاون مع عناصر بعضهم ما زال في تنظيم داعش، وبإمكاننا تزويد اللجنة بالأسماء، وبعضهم ترك داعش ليعمل مع القوات الأمريكية هناك.

إن الأمر الفاضح، وهو مثبت بالصوت والصورة، هو تبادل مواقع بين القوات الأمريكية وتنظيم داعش الإرهابي، إضافة إلى نقل باستخدام طائرات هليكوبتر أمريكية ونقل قيادات داعش من مكان إلى آخر. لقد تم اكتشاف منذ يومين فقط ما يقارب ٢٪ من مقابر جماعية يوجد فيها ما يقارب الـ ٤٠٠٠ قتيل من السوريين، معظمهم من النساء والأطفال. كل ذلك فقط في مدينة الرقة، وأقول فقط ٢٪ من المقابر الجماعية تم إخلاؤها من تحت الأنقاض، ويوجد فيها هذا العدد الهائل. هذا ما يقوم به التحالف الدولي، التحالف غير الشرعي، الذي تقوده واشنطن، لقد دمروا مدينة الرقة السورية عن بكرة أبيها وقتلوا الآلاف، وبدأت الأرقام تظهر. إنهم يستخدمون كافة أنواع الأسلحة المحرمة دولياً، بما في ذلك الفوسفور الأبيض مؤخراً، وضد المدنيين فقط. وإنهم يكذبون عندما يقولون نحن نقاتل داعش، هم

لم يقاتلوا داعش أبداً. ولعل أي شخص يود أن يعرف بإمكانه الدخول على الإنترنت والبحث عن التواريخ التي أسقطت فيها طائرات ما يسمى بالتحالف الدولي، التحالف غير الشرعي، وطائرات الولايات المتحدة المواد الغذائية والذخائر والأسلحة لتنظيم داعش، سواء كان ذلك في العراق أو داخل الأراضي السورية.

السيدة ماكرني (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حقنا في الرد فيما يتعلق بتعليلات التصويت التي أدلي بها أمس واليوم (انظر A/C.1/73/PV.26) بشأن مشروع القرار A/C.1/73/L.58، ”معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“.

يكرر مشروع قرار هذا العام دعوات المجتمع الدولي المتكررة للتفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى. وتعتقد كندا اعتقادا راسخا أن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها تتسمان بالغموض الضروري فيما يتعلق بنطاق المعاهدة المقبلة، ولا تمسان المواقف الوطنية لأي دولة معينة بشأن تلك المسألة.

ومن منظور كندا، لا يمكن معالجة نطاق المعاهدة المقبلة، بما في ذلك السؤال الأساسي حول ما إذا كان ينبغي أن يشمل نطاق المعاهدة المقبلة المخزونات الحالية من المواد الانشطارية، إلا من خلال المفاوضات الفعلية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن اتخاذ قرار بشأن نطاق المعاهدة المقبلة ينبغي ألا يعتبر شرطا مسبقا لبدء تلك المفاوضات. وتمشيا مع هذا النهج، أعربت كندا عن سرورها البالغ لأن التقرير التوافقي لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (A/73/159) حدد مجموعة الخيارات المحتملة لنطاق المعاهدة المقبلة، بما في ذلك العديد من الخيارات لكيفية معالجة المعاهدة المقبلة لمخزونات المواد الانشطارية الموجودة. ويؤكد ذلك من جديد أهمية التقرير التوافقي للفريق التحضيري، الذي نعتقد أنه يشكل أساساً مفيداً للغاية للمفاوضات المقبلة.

وبينما نتطلع إلى الاستفادة من زخم عمل الفريق التحضيري، فإنني أحث جميع الدول، على النحو المبين في مشروع القرار الذي أيدته ١٨٠ دولة في اللجنة الأولى أمس، على دعم البدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. تلك هي الخطوة التالية الأساسية لتحقيق الهدف الطويل الأمد لمعاهدة ستكون لها فوائد ملموسة من حيث عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): قدم ممثل النظام الإسرائيلي عدة مزاعم لا أساس لها من الصحة ضد إيران، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بأساليب تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد جميع تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تتعاون بشكل كامل مع الوكالة، وأن الوكالة لديها القدرة على الوصول إلى أي مكان أو معلومات تطلب الوصول إليها. وإيران عضو مسؤول في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي تتعاون تعاوناً كاملاً وتتقيد بكامل التزاماتها في إطار اتفاقات الضمانات وبروتوكولها الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا يمكن للنظام الإسرائيلي خلق ستار من دخان لإخفاء حقيقة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم الانتشار ومصدر انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. إن مزاعم النظام الإسرائيلي ليست لها مصداقية. ولسوء الحظ، فإن مسؤولي النظام معتادون ليس فقط على ارتكاب جميع الجرائم الدولية القائمة بموجب القانون الدولي، ولكنهم أيضاً يكذبون مرارا وتكرارا ويطلقون نداءات استغاثة كاذبة في المحافل الدولية. ولم يتوقف النظام عن

بذل الجهود وقول الأكاذيب لتمهيد السبيل لانهيار خطة العمل الشاملة المشتركة. إن إيران ملتزمة بواجباتها، وستواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على عدد من البيانات التي أدلي بها.

سأتوخى الإيجاز قدر الإمكان. أود أولاً التركيز على الملاحظات التي أدلى بها الممثل الروسي. وكان من الواضح أن الحملة الدعائية الروسية ماضية في طريقها تماما، ليس اليوم فحسب بل بالأمس أيضا. ولا بد لي من القول إنّ صديقنا الذي عاد لتوه من موسكو كان ممتعا للغاية كما هو دائماً. واسمحوا لي أن أذكر بعض الحقائق.

لقد كان انتهاك روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى مصدر قلق كبير لحكومة بلدي على مدى السنوات الخمس ونصف السنة الماضية، منذ طرحنا المسألة لأول مرة مع الاتحاد الروسي. وزودنا روسيا بالمعلومات والمواد التي تثبت بوضوح انتهاكها للمعاهدة. وتواصل روسيا إنكار انتهاكها للمعاهدة، بل وتزعم كاذبة أن الولايات المتحدة هي التي تقوم بذلك. وبعد خمس سنوات ونصف من محاولة تشجيع روسيا على العودة إلى الامتثال للمعاهدة، لا ترى حكومتة بلدي أي بديل سوى الشروع في ترك المعاهدة، حيث لا ينجح الأمر إذا التزم أحد الأطراف بمعاهدة بينما انتهكها الطرف الآخر، وهو في هذه الحالة روسيا، بصورة صارخة وصريحة. وليست هذه هي الطريقة التي يفترض أن تعمل بها المعاهدات المتعلقة بالأمن. وما فتئ بلدي يدعو روسيا إلى العودة إلى الامتثال. ومع ذلك، استنادا إلى عدم رغبة روسيا في معالجة شواغل الولايات المتحدة بجدية، يبدو أن هذا الاحتمال مستبعد جدا.

وأشار زميلي إلى الاستقرار الاستراتيجي. فلنكن واضحين، إن انتهاكات روسيا ليس لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى فحسب، بل أيضاً للمعاهدات الأخرى، لها تأثير حقيقي على الاستقرار الاستراتيجي. وأشار إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ٢٠١٥. وحاولت روسيا حينها مع دول أخرى معيّنة فرض نتيجة أحادية الجانب ولا تحظى بتوافق الآراء. وما برحنا نكرر القول أنه لا يمكننا تأييد مثل هذا النهج.

وفيما يتعلق بتعليقاته عن أن الولايات المتحدة تجبر حلفاءها على تبني مواقفها افتراضا، أود فقط أن أشير، وأشير هنا إلى حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا، إلى أن تلك الدول ديمقراطية تتخذ قراراتها السيادية الخاصة وتتحمل المسؤولية عنها أمام شعوبها. وبعد خسارة التصويت، يمكنني أن أقول ببساطة إن حكوم بلدي لا تضرب بقبضتها على الطاولة وتنعت البلدان بالجبن لعدم تأييدها لها متخذة مواقف تهديدية شديدة. وهنا أود أن أسأل زميلي الروسي: من هو ممثل الوفد الذي فعل ذلك في الأسبوع الماضي؟ إنه يعرف من هو. ومن ثم، أود أن أخبره أنه قبل وصف البلدان الأخرى بأنها تروّع الآخرين، يجب على بلده أن ينظر وجهه جيدا في المرآة.

وبخصوص الملاحظات التي أدلى بها الممثل السوري، ماذا يمكن للمرء أن يقول؟ إنه يأتي إلى هذه الغرفة ويستمر في إطلاق الأكاذيب والمعلومات المضللة الصادرة من آلة الدعاية التابعة للأسد. وقليلون في هذه القاعة يأخذون ما يقوله على محمل الجد. لقد انتهكت سورية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستخدمت الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد شعبها، الأمر الذي سيخضع النظام للمساءلة من قبل المجتمع الدولي. واتهم الولايات المتحدة بدعم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويقول إن لديه قائمة بالأسماء، أحقا ذلك؟ من يصدق هذا الرجل؟ هذا هو كل ما يمكنني قوله.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل إيران، فإننا نتحدث عن أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم. وهذا النظام ليس في وضع يسمح له بانتقاد أحد بأي شيء وليس له مصداقية. وستجعل حكومة بلدي قريباً تمويل الإرهاب أمراً صعباً للغاية، وذلك بإعادة فرض العقوبات على إيران. وستكون الكثير من الدول أكثر أمانا مما كانت عليه في عهد حكم إيران المدمن للإرهاب.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أرحب بأن زميلنا الأمريكي قد أثار مرة أخرى مشكلة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ويعطيني ذلك فرصة أخرى لأخبر جميع أعضاء اللجنة الأولى عن كيفية سير الأمور في الواقع.

أنشأت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لجنة التحقق الخاصة، والتي واصلت عقد اجتماعاتها بصورة منتظمة. وفي عام ٢٠٠٣ قدمنا جميع شواغلنا الطويلة الأمد لزملائنا الأمريكيين. ويتذكر زملاؤنا الأمريكيون جيدا تلك الشواغل ويفهمونها. ثم ازداد عدد شواغلنا تلك. ومن حيث المبدأ، لم تكن المطالب التي تقدمنا بها تقوض المعاهدة بهذه الدرجة. ولن أكررها هنا.

ولكن تغير كل شيء بصورة كبيرة عندما نشرت الولايات المتحدة منظومات إطلاق القذائف من طراز MK-41 على الأراضي الأوروبية، والتي يمكن استخدامها لإطلاق قذائف انسيابية متوسطة المدى يمكنها حمل رؤوس نووية في انتهاك صارخ لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وبعد أن أعربنا عن قلقنا للولايات المتحدة، بدأت تدق ناقوس الخطر لأنه لم يكن لديها أي حجة مضادة. وعندها، بدأت الولايات المتحدة تلفق نوعا من الاتهامات للاتحاد الروسي، مقدمة الادعاء تلو الآخر. وقدمنا ردوداً شاملة على جميع تلك الاتهامات وتدرك الولايات المتحدة جيدا أن جميع افتراءاتها لا أساس لها من الصحة.

وربما كان ذلك السبب في القرارات غير المسؤولة التي تتخذها واشنطن والتي تقوض مجمل عملية نزع السلاح ومراقبة التسلح، والتي عمل عليها زملاؤنا بعناية فائقة لعقود على مدار حقبة ترجع إلى عصر المواجهة السوفياتية – الأمريكية وبعده خلال حقبة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وإنه لأمر محزن للغاية لأن تصرفاً كهذا يقوض الأمن الدولي ويؤدي إلى عدم الاستقرار الاستراتيجي، وليس هناك ما يُقترح في مقابل ذلك.

ولنتبين الحقيقة الآن: ما هو البلد الذي تخلى عن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية؟ والأعضاء يعرفون الإجابة. وما هو البلد الذي يرفض التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؟ والأعضاء يعرفون الإجابة. وما هو البلد الذي يواصل انتهاك المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث يمارس بانتظام ما يسمى التشارك النووي في أوروبا، وبعبارة أخرى، تمكين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من التدرب على توجيه ضربات نووية وتزويد نفسها بالمهارات اللازمة لشن هجمات نووية على أراضي الاتحاد الروسي؟ والأعضاء جميعا يعرفون الإجابة على ذلك. وما هو البلد الذي يرفض الالتزام بقرار مجلس الأمن المتخذ بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة؟ إن الجميع هنا يدركون جيدا الإجابة، وبالتالي ليست بحاجة لأن أذكر اسم ذلك البلد.

إن هذه حقائق مجردة وليست افتراءات يُشار إليها باعتبارها ”مرجحة إلى حد كبير“، كما يحلو لبعض زملائنا الأنجلوسكسون تسميتها في هذه الأيام. فهذه حقائق مؤكدة، وقد أعادت أنشطة الولايات المتحدة ذاتها تأكيدها. وهكذا، يتصرف شركاؤنا الأمريكيون. ولا يمكننا إلا أن نعرب عن أمنية واحدة هنا، ألا وهي، أن تعترف الولايات المتحدة بمدى ضرر تلك الأنشطة، حتى يتمكن شركاؤنا الأمريكيون على الأقل من الإسهام بشيء إيجابي في جدول الأعمال، مهما كان ضئيلاً. إن بالإمكان الإسهام بشيء إيجابي في جدول الأعمال، أليس كذلك؟

فيما يتعلق بمسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا بد من إجراء حوار موضوعي بدلاً من الحديث عن مدى أهمية هذا الإجراء ثم محاولة تقويض واجتثاث جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الصدد. لقد أظهر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بوضوح أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للوفاء بالالتزامات التي اضطلعت بها في عام ١٩٩٥، وهو أحد العوامل التي تؤدي إلى تقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، إذا اتخذت الولايات المتحدة قرارا بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، فإن ذلك سيفتح الطريق أمام قوة غير محدودة في سباق التسلح النووي الذي ترغب به الولايات المتحدة، وسيشكل انتهاكاً مباشراً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. نتيجة لذلك، سيتعين على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ أن يعالج الكثير من المسائل. ولسوء الحظ، لن يعترف شركاؤنا الأمريكيون بالضرر الكبير الذي يلحقونه بأنفسهم.

المناقشات حول هذه المسألة لن تنتهي هنا. فمن المحتمل أن تكون هناك مناقشات جوهرية حول هذا الموضوع بشكل ثنائي بين الدول النووية الخمس، وبطبيعة الحال هنا في اللجنة الأولى. يحدوني أمل كبير في أن المنطق والمهارة الدبلوماسية، التي يمتلكها شركاءنا في الولايات المتحدة بالفعل، سوف تسود. وقد تم إحراز تقدم كبير على مدار ١٠ أعوام بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والمشاكل ذات الصلة معروفة جيدا. ونأمل أن يتم إحراز مزيد من التقدم في المستقبل. وكشخص متفائل، أعتقد أنه عند التفكير، سيجد شركاؤنا الأمريكيون أنفسهم يتبعون مسار الحوار الطبيعي ويتمتعون بالأمن المتاح لجميع الدول على كوكبنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أبلغت الآن أنه يتعين علينا السماح للمترجمين الشفويين بالانصراف. ولذلك، أدعو الوفود إلى استخدام لغة يفهمها الجميع للإدلاء بجميع البيانات المتبقية.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): بالأمس واصلنا حتى الساعة ١٨/٣٠ مع بقاء المترجمين الشفويين. لماذا تم السماح بانصرافهم اليوم؟ لماذا تم اتخاذ هذا القرار، ومن قبل من؟ ولماذا يتعين علينا عقد اجتماعاتنا بطريقة نجلس فيها في اليوم الأول حتى الساعة ١٨/٣٠ ً مع وجود المترجمين الشفويين، وفي اليوم التالي، وعند قيامنا بمعالجة مسائل معينة، يتم السماح للمترجمين الشفويين بالانصراف؟ سأستمر بمجرد الرد على هذه الأسئلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أُبلغت أنه سيتعين على المترجمين الشفويين المغادرة اليوم في الساعة ١٨/١٠ً، وقد حان ذلك الوقت. وعلى سبيل الاستثناء، طلبنا من المترجمين الشفويين البقاء لفترة أطول أمس، وهو ما وافقوا عليه حيث أننا لم نرغب في مقاطعة إجراء التصويت. وأود أن أطلب من ممثل الجمهورية العربية السورية أن يتفضل بالشروع في مداخلته الثانية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): ما زلت أتكلم في نقطة نظام. لقد طرحت عدة أسئلة ولم أتلق إجابة. من الذي اتخذ هذا القرار أمس؟ ليست هذه هي المرة الأولى التي تواصل فيها اللجنة الأولى تصويتها لليوم الثاني على التوالي. ومع ذلك، قرر أحدهم بطريقة ما أننا سوف نستمر حتى الساعة ١٨/٣٠ يوم أمس مع توفير الترجمة الشفوية، في حين أنه يتعين على المترجمين الشفويين، الذين نشكرهم على كل العمل الذي يقومون به، الانصراف اليوم. ليست هذه هي المرة الأولى التي تواصل فيها اللجنة إجراءات التصويت لليوم الثاني عندما لا تنتهي مجموعة من أعمالها بعد.

والمحاضر موجودة لإثبات ذلك. وهذه ليست السنة الأولى لعضويتنا في اللجنة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أنني أجبت بالفعل على ممثل الجمهورية العربية السورية، ولقد كنت في غاية الوضوح.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية للإدلاء بمداخلته الثانية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): هل هناك ترجمة شفوية، سيدي الرئيس؟

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أذكر ممثل الجمهورية العربية السورية بأن المترجمين الشفويين قد انصرفوا بالفعل. أطلب منه التفضل بالمداخلة الثانية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): مع كل الاحترام للوفود الأخرى، من اليوم فصاعداً، عندما تحل الساعة ١٨/٠٠ وينصرف المترجمون الشفويون، الذين نشعر بالامتنان والشكر لهم على كل عملهم الشاق، كما قلت للتو، ينبغي لنا أن ننهي عملنا. عندما تحدثت إلى بعض أعضاء اللجنة الذين يجلسون إلى جانبك، سيدي، قالوا إنهم لن يحترموا ما أعربت عنه في مداخلتي بالأمس. لقد طلبت رسميا في المحضر (انظر A/C.1/73/PV.26) أخذ الكلمة لتقديم حقنا في الرد في اليوم التالي، عندما تكون الترجمة الشفوية متاحة. إن هذا سلوك سيء، ونحن نقوم هنا بإرساء سوابق. فاللجنة الأولى لجنة مستقرة للغاية ووفدي لا يقبل بمثل هذا الإجراء، لأنه يرسي سوابق سيئة في اللجنة.

ومرة أخرى، استخدم ممثل الولايات المتحدة مصطلحات غير مقبولة أو مناسبة. لقد استخدم عبارة ”من يصدق هذا الرجل؟“ في مداخلته الأخيرة. سأقول له فقط، عندما يتواصل الفرد خارج الأعراف الدبلوماسية ودون احترام دبلوماسي، فإن هذا السلوك ينعكس على هذا الشخص نفسه. وإذا لم يستطع إيجاد الكلمات المناسبة عند محاولة نقل حجة إلى اللجنة، أطلب منه أن يصمت بدل أن يتكلم.

يدرك الجميع هنا أن الولايات المتحدة على شراكة كاملة مع داعش. وأطلب من زملائي البحث ببساطة على مقابلة مع وزيرة الخارجية السابقة السيدة كلينتون على شبكة الإنترنت، التي قالت إن بلدها، الولايات المتحدة، أنشأ التنظيمين الإرهابيين داعش وجبهة النصرة. ولذلك لن يصدق أحد ممثل الولايات المتحدة عندما يأتي إلى هنا ويدعي عكس ما قالته مسؤولة أمريكية. وأود أن أقتبس من العقيد لورانس ويلكيرسون، الذي عمل مع وزير خارجية الولايات المتحدة السابق كولن باول، لكن بما أنني مقيد الآن بالتكلم باللغة الإنكليزية، فأنا غير قادر على ذلك.

وفي مقابلة مع شبكة الأخبار الحقيقية (Real News Network)، وهي منفذ إعلامي في الولايات المتحدة، قال في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وسأعيد صياغة ما قاله إذ لا يمكنني اقتباس كلماته بدقة، إن الولايات المتحدة، رغم كل ما تملكه من استخبارات في الميدان، ليس لديها أي دليل على الإطلاق على استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية. وأضاف أنهم، على العكس من ذلك، على علم باستخدام منظمات إرهابية لتلك الأسلحة، ولكنهم يسيئون استخدام المعلومات لحماية عملائهم في الميدان.

وأود أن أقول لممثل الولايات المتحدة أن إدارات الولايات المتحدة الحالية والسابقة كانت ولاتزال متورطة في توفير المواد الكيميائية والتدريب للمنظمات الإرهابية في كل من سورية وأحد دول الجوار. وعلاوة على ذلك، فإنهم يبدون إيمانهم بالمساواة بين الجنسين، لأنهم – إذا لم أكن مخطئًا – أرسلوا في العام الماضي خبيرتين في الحرب الكيميائية إلى سورية. ولدينا صورهما واسماهما، ولكنني سأترك الأمر لحكومتي لاتخاذ قرار

بشأن موعد نشر هذا النوع من المعلومات. ولذلك ليس لدى الولايات المتحدة أي أساس لتقف عليه عندما تقول إنه لا أحد يصدقنا؛ ولدينا دليل كامل على مشاركة إدارة الولايات المتحدة في تدريب وإمداد الجماعات الإرهابية في سورية بالأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية.

السيد روباتجازي (إيران) (*تكلم بالإنكليزية*): سأرد على ما قاله ممثل الولايات المتحدة بشأن إيران. ويبدو أن ما قلناه في تعليلنا للتصويت، ألا وهو أن الولايات المتحدة خرقت توافق الآراء المستمر منذ ثلاثة عقود بشأن مشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط (A/C.1/73/L.1) وأنها لم ولن تكون شريكاً يعتمد عليه، قد أثار حفيظة الولايات المتحدة. وتلك حقائق تستند إلى أدلة.

وأطلب من الأعضاء النظر في تصرفات إدارة الولايات المتحدة، التي، من بين أمور أخرى، بدأت انسحابها من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والاتحاد البريدي العالمي، ومعاهدة الصداقة لعام ١٩٥٥، والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين إيران والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فقد انسحبت من خطة العمل الشاملة المشتركة، ومجلس حقوق الإنسان، واليونسكو، وأظهرت الكبرياء والغطرسة تجاه حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، ومجموعة العشرين، وحتى الأمم المتحدة. لقد بدأت حرباً عالمية، وانسحبت من اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، وقوضت هيئات مختلفة داخل منظمة التجارة العالمية، وأوقفت مفاوضات شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي وأعلنت الحرب على المحكمة الجنائية الدولية. تلك هي الحقائق التي استندنا عليها في تقييمنا بأن الولايات المتحدة ليست طرفا موثوقا به. ونأمل في أن تتمكن من علاج إدمانها على خرق القانون الدولي.

وفيما يتعلق بادعاءات الممثل بدعم إيران للإرهاب، فإننا نرفض تلك الادعاءات بالكامل. إنه يريد أن إيجاد ستار من الدخان حول الموت والدمار اللذين جلبتهما الولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال خياراتها وسياساتها السيئة على مدى العقود الماضية. وأطلب من الأعضاء النظر إلى دعم الولايات المتحدة لجرائم الحرب والمجرمين في إسرائيل ولأولئك الذين يقصفون المدنيين اليمنيين بالقنابل والطائرات التي توفرها الولايات المتحدة. ولا تكتفي الولايات المتحدة بتوفير القنابل، بل أنها تزود أيضا الطائرات بالوقود مباشرة أثناء الطيران وتقدم المعلومات الاستخباراتية المستخدمة في توجيه ضربات دقيقة تستهدف المدارس والمستشفيات وحتى الحافلات المدرسية المليئة بالأطفال.

هل تمنح هذه الإجراءات الولايات المتحدة مكانة أخلاقية رفيعة أو مصداقية تخول لها معاقبة الآخرين في الأمم المتحدة؟ ولدى ممثل الولايات المتحدة الغطرسة والاعتقاد الوهمي بأنه يتمتع بمكانة أخلاقية عالية للقيام بذلك. لا تتمتع الولايات المتحدة بمصداقية للقيام بذلك ما دامت متواطئة في الموت والدمار في الشرق الأوسط، الأمر الذي ستُحمِّل دول وشعوب المنطقة مسؤوليته للولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): أكره إطالة أمد المعاناة في قاعة المؤتمرات هذه، لكن فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل نظام الأسد، اعتقدت أني كنت دبلوماسياً بالفعل، ولم أقل ما أردت أن أقوله. اسمحوا لي أن أكون واضحا بشأن هذه النقطة.

فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها زميلنا من الاتحاد الروسي، فإنه يطرح باستمرار مسألة أنظمة الإطلاق MK-41. وتدرك روسيا تمام الإدراك أننا لسنا في حالة انتهاك لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى فيما يتعلق بأنظمة MK-41، حيث يمكن استخدام الإطلاقات فقط لأغراض دفاعية. وروسيا تعرف ذلك، لكنها تحاول اختلاق مشكلة غير موجودة أصلا. وكما قلت سابقا، لن نسمح لروسيا بانتهاك تلك المعاهدة دون الرد بطريقة أو بأخرى.

وأعتقد أنه اتهم الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة بانتهاك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكن نحن لسنا طرفا في تلك المعاهدة. لست متأكداً مما إذا كان يشير إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو يتهمنا بإجراء تجارب نووية، وهو ما لم نفعله منذ فترة طويلة.

وكما سمعنا جميعاً من قبل، فقد أشار إلى التهمة القديمة المتمثلة في المشاطرة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي وإلى كون الولايات المتحدة ترتكب انتهاكات للمادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتلك مسألة مفروغ منها. وأنا أقترح على زميلي الروسي أن يقرأ سجل المفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار وسيجد أن تهمه لا أساس لها. وبصراحة، يعكس موقف الولايات المتحدة السجل التفاوضي للمعاهدة.

وأخيرا، أقول لزميلي الروسي، الذي يدعي أنه يريد مستقبلاً أفضل – وأعتقد أن هذا ما قاله – إذا كان صديقي العزيز يريد مستقبلًا أفضل، فيجب على بلده أن يتوقف عن انتهاك المعاهدات، وإعادة رسم الحدود في أوروبا بالقوة وتهديد جيرانه والبلدان الأخرى.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل إيران، أشار إلى مشروع القرار A/C.1/73/L.1. وقد أوضحت في بياني لماذا صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار، ولن أكرر ذلك هنا. إن إيران تتحدث عن انسحاب الولايات المتحدة من هذا وذاك. ولكن إيران تحتاج إلى فعل شيء أساسي واحد، ألا وهو الانسحاب من الإرهاب. إن الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب، كما قلت سابقا، ليست في وضع يسمح لها مطلقا بانتقاد الآخرين لأي سبب من الأسباب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.